الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٣٢**

الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد زينسو (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/66/492)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض عليها.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): لذلك، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. ومواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة الخامسة قد تم توضيحها في اللجنة، وهي ترد في الوثائق الرسمية ذات الصلة.

أود أن أذكّر الوفود بأنه وفقاً للفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، تقتصر الوفود، قدر الإمكان، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة. وأود كذلك أن أذكّر الوفود، عملاً بمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، بأن تعليلات التصويت تحدد بعشر دقائق.

وقبل أن نبت في التوصية الواردة في التقرير، أود أن أبلّغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اعتمدتها اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار، المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق“، بدون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٦/٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

قبل أن نمضي قدماً، أود أن أدلي بإعلان يتعلق بالنظر في البنود الفرعية (أ)، ”انتخاب عشرين عضواً في لجنة البرنامج والتنسيق“؛ (ب)، ”انتخاب أعضاء في لجنة القانون الدولي“؛ (ج)، ”انتخاب تسعة وعشرين عضواً في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة“، من البند ١١٤ من جدول الأعمال، الذي كان مقرراً ليوم الأربعاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. والآن، هذه الانتخابات ستجري صباح يوم الخميس، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

وبغية تيسير انتخاب أعضاء لجنة القانون الدولي، ووفقاً للممارسة المتبعة، سوف تبت الجمعية العامة مسبقاً في شأن الطلب إلى الأمانة العامة إصدار قائمة موحدة بالمرشحين تتضمن جميع الطلبات والتغييرات التي وردت حتى الآن.

تقرير الأمين العام (A/66/214)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مذكرة من الأمين العام (A/66/169)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): شدد الأمين العام في تقريره عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) (A/66/209) على التقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ ما يحق لنا أن نطلق عليه الرؤية الأفريقية لتنمية أفريقيا. ومن الجيد أن التقرير يترافق مع الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة.

وقد باتت أهداف الشراكة الجديدة معروفة: تنفيذ برامج ومشاريع تحظى بالأولوية على المستوى الإقليمي والقاري، وتعزيز الشراكات، وحشد الموارد، والسعي لإيجاد جهود التعاون من أجل تقدم التنمية في أفريقيا، وخلق بيئة ملائمة لتنمية القطاع الخاص، وإنشاء علاقات بين المؤسسات، واستخدام الوسائل التقنية المتاحة لدعم برنامج الشراكة.

واليوم نستطيع أن نؤكد أن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تحرز تقدما مشجعاً في مجالات عديدة – لا سيما السلام والأمن والديمقراطية وتنشيط الاقتصاد – وتشكل أسساً جديدة لجهود جديدة وطنية وإقليمية وقارية مع المجتمع الدولي. وقد أرسى البرنامج الأساس للانتعاش في أفريقيا في جميع المجالات – الصحة والبنية التحتية والزراعة والأمن الغذائي – ولتجديد التعاون الدولي من أجل التنمية في القارة.

لكن لا تزال هناك العديد من التحديات التي يتعين التصدي لها، لا سيما من خلال جهود البلدان الأفريقية – ما دام تنفيذ الشراكة الجديدة ينبغي أن يتم من خلال برامج وطنية تعتمدها البلدان نفسها – لكن أيضاً من خلال الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وتركز المناقشة التي نشرع فيها اليوم على هذا الموضوع. أدعو الآن الأعضاء لأخذ الكلمة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بمخاطبة الجمعية بالنيابة عن البلدان العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان). بما أن هذه هي المرة الأولى التي تدلي فيها الرابطة بوصفها جماعة ببيان في الجلسة العامة لهذه الدورة، أود أن أتقدم، بالنيابة عن الرابطة، بالتهنئة من خلالكم إلى السفير ناصر عبد العزيز النصر بمناسبة توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. نحن ملتزمون بدعم الرئاسة والتعاون معها خلال هذه الدورة من أجل كفالة نجاحها.

وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقاريره الضافية عن البند ٦٣ (A/66/202 و A/66/214) والبند ١٣ (A/66/169) من جدول الأعمال.

لقد وقعت أحداث وتغيرات مهمة في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية. وأفريقيا هي أحد الأماكن التي شهدنا فيها تحولات إيجابية، وإنْ اقترن ذلك بحالات إنسانية صعبة.

على الرغم من أن القيادات الوطنية تمثل عاملاً رئيسياً لتنمية أفريقيا، فإن المجتمع الدولي يضطلع بدور مهم في دعم جهودها. تؤكد الرابطة التزامها بمواصلة بناء أوجه التآزر وعلاقات الصداقة مع أفريقيا عبر الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) والشراكة الجديدة للاستراتيجية الآسيوية – الأفريقية التي اعتمدها جميع قادة البلدان الآسيوية والأفريقية عام ٢٠٠٥.

بالتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لإقرار نيباد، يجب أن نفكر بصورة جديدة في كيفية توجيه الموارد والطاقات الا بداعية. علينا أن نستكشف الفرص للاستفادة من فرص التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع نيباد. والأهم من ذلك، بما أن البشر هم أهم مقومات البلد، ينبغي أن نركز على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية في أفريقيا. وكما أكد الأمين العام في تقريره، فإنه ينبغي النظر إلى الذكرى السنوية العاشرة لنيباد باعتبارها تمثل نقطة تحول من العمل بالطريقة المعتادة إلى سياسات الإجراءات وتحقيق نتائج.

إن اتخاذ الإجراءات أمر ضروري، نظر إلى أن إحدى الحقائق المثيرة للقلق المترافقة مع الذكرى السنوية العاشرة لنيباد هي التقدم غير المتساوي في الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تتأخر أفريقيا بعيداً خلف المناطق الأخرى. ثمة الكثير مما يمكن عمله لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

في مجال التجارة، بالرغم من عدم تحقيق أي تقدم في اختتام جولة محادثات الدوحة، فإن لنيباد وآسيان مصلحة مشتركة في الدفاع عن صدارة النظام التجاري المتعدد الأطراف. علينا أن نواصل تحديد التزامنا بإيجاد حلول للمصالح والشواغل المشتركة في عملية التفاوض هذه.

تنظر الرابطة إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بوصفها أداة مبتكرة لتعزيز موقف أفريقيا للنهوض بالحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن سعداء بأن نسمع أن ٣٠ بلداً انضمت إلى الآلية، ونود أن نشجع المزيد من البلدان الأفريقية على الانضمام إليها. لذا تحث الرابطة الشركاء الاستراتيجيين على تقديم دعمهم لهذه العملية.

تجري مناقشتنا هذه السنة في ظل الآثار المدمرة لتغير المناخ، لا سيما في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي. لذا فإن من المهم أن يسهم عملنا في هذه الجلسة العامة هنا في الهدف الأكبر المتمثل في التوصل إلى حصيلة ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في ديربان وللتحضير لمؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة العام المقبل.

لتغير المناخ تأثيره أيضاً على الصحة في أفريقيا. فقد أظهر تقرير التقييم الثالث لعام ٢٠٠١ الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أنه حتى ولو كان الارتفاع في درجة الحرارة قليلاً فإن خطر انتقال الملاريا يزيد زيادة كبيرة. ومع أن تقدماً قد أحرز نحو تحقيق هدف مكافحة الملاريا، وأن الحالات المسجلة للإصابة والوفاة بسببها في البلدان الأفريقية قد انخفضت بنسبة ٥٠ في المائة، فإن الملاريا لا تزال تؤثر على الفئات الأكثر ضعفاً، ولا تزال القاتل الأول للأطفال دون سن الخامسة.

تتشاطر الرابطة وأفريقيا القلق نفسه بشأن ضرورة مكافحة الملاريا. وتحث الرابطة جميع البلدان وشركاء التنمية على التحلي بالإرادة السياسية في مكافحة الأمراض المعدية.

علاوة على ذلك، تدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا التوصيات الواردة في الخطة العالمية لاحتواء مقاومة مادة الأرتيسمينين، لا لزيادة وعي الناس بهذا الخطر فحسب بل للحفاظ أيضا على العلاجات المركبة القائمة على الأرتيميسينين كعلاج فعال لعلاج الملاريا الخبيثة. هناك أيضا حاجة ملحة لبناء شبكة بشرية لمكافحة الأمراض المعدية من خلال تعزيز الموارد البشرية وبناء القدرات.

تعتقد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أنه من أجل تحقيق الاستقرار والأمن، وحفز النشاط الاقتصادي المشروع فإنه من الضروري للغاية أن تتخذ الأطراف المعنية تدابير فعالة ومستمرة ضد العديد من التحديات التي تواجهها، بما في ذلك الأمن البحري، والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والبطالة بين الشباب والفقر المدقع، والتي غالبا ما يعزز بعضها بعضا.

تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية وضع استراتيجيات بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع عند التعامل مع البلدان الخارجة من الصراع في المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، تؤكد رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جديد التزامها بدور لجنة بناء السلام وعملها. وترى الرابطة أن تعزيز جدول أعمال بناء السلام في تلك البلدان لن يسهم في إيجاد بيئات مواتية لتحقيق سلام دائم فحسب بل أيضا في تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا.

تدعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا جميع المبادرات التي تركز على تعزيز فرص العمل للشباب، إذ ينخرط كثير من الشباب في أنشطة غير مشروعة بسبب الفقر والبطالة. ونعتقد أن لجنة بناء السلام يمكن أن تساعد البلدان على تشجيع ودعم برامج نابعة من الداخل، بما في ذلك عمالة الشباب والتدريب المهني من أجل الشباب والتعليم.

تشيد رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيضا بدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وعملهما، مثل الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في مساعدة البلدان في المنطقة، لا سيما في إطار جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وختاما، تؤكد بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا على أهمية مواصلة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي تعزيز أعمالهم والتركيز على مساعدة البلدان الأفريقية. بينما نعتقد في أهمية الشمولية، ندرك أيضا الحاجة إلى فعالية صنع القرار في توقيت مناسب ونتائج قابلة للتنفيذ.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الدول الأفريقية، أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام لتقاريره بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك التقرير بشأن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي (A/66/202)، وبشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/66/214) وتقريره بشأن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا (A/66/169). نشكر أيضا كل من الشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد على دعمهم لبرامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومشاريعها.

ونحن نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هذا العام، نتذكر جميعا الحاجة لتعزيز هياكل الحكم ومؤسساته، وتعميق روح الديمقراطية، وإصلاح مناخ الاستثمار لدينا وجعله ملائما للأعمال التجارية من أجل زيادة قدرتنا التنافسية الجماعية. إن تحسين جودة المؤسسات التعليمية، لا سيما بالنسبة للتعليم العالي، وجعلها عملية له أيضا أهمية قصوى.

تتوقع المجموعة الأفريقية تجديد شركائنا الإنمائيين التزامهم السياسي لضمان دعم حقيقي إلى البرامج والمشاريع

لتلبية احتياجات التنمية في أفريقيا. وترى المجموعة أنه لا غنى عن بيئة دولية مواتية. إن أولوياتنا كثيرة، لكن أكثرها إلحاحا تشمل التصنيع، وتطوير البنية التحتية، والتحول الزراعي، وبناء رأس المال البشري، وكذلك، الجوانب الأساسية المتصلة بالتجارة، التي تشمل الوصول إلى الأسواق وتطوير بنية تحتية حديثة للخدمات.

لذلك ينبغي أن تسعى الشراكات مع الشركاء الإنمائيين التقليديين والجدد على حد سواء إلى إدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، من خلال تنمية التصنيع، والتنويع والبنية التحتية ورأس المال البشري. علاوة على ذلك، فإن إعادة توجيه التنمية من تصدير المنتجات الأولية إلى السلع المصنعة أو المجهزة أمر ملح ويجب متابعته. تدرك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا الدور الحاسم للقطاع الخاص، على المستويين المحلي والمملوك أجنبيا على حد سواء، بوصفه محرك القارة للنمو الاقتصادي.

لا تزال أفريقيا تعاني من الأزمات طويلة الأجل، وفي بعض الحالات، الأزمات المترابطة بما في ذلك الصراعات العنيفة التي تسببت في معاناة بشرية هائلة. في ضوء الآثار الخطيرة للصراع على العديد من جوانب التنمية في أفريقيا، انطلقت مبادرات من بناء السلام إلى إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد الصراع في جميع أنحاء القارة.

وثمة موضوع محوري في جدول أعمال الاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وهو الجمع بين مسائل السلام والأمن والحكم والدستورية، والتنمية الاقتصادية، والشراكات الدولية والطريقة التي تدفع بها هذه الشراكات الحكم والتنمية الاقتصادية. وسوف تواصل البلدان الأفريقية إيلاء اهتمام خاص لتلك المسائل.

التجارة أداة هامة للنمو الاقتصادي والتنمية. بيد أن، لا يزال نصيب أفريقيا من التجارة العالمية ضئيلا. تمثل التجارة في أفريقيا ٣ في المائة فقط من التجارة في العالم؛ بينما يدنو نصيبها في الصادرات المصنعة العالمية من الصفر. وقد اتخذت المجموعة الأفريقية تدابير ترمي إلى زيادة حجم التجارة البينية داخل الإقليم في جميع أنحاء القارة من خلال التكتلات الإقليمية.

في هذا الصدد، تريد أفريقيا تحسين تجارتها الخارجية مع جميع شركائها. بيد أن، العملية المتعثرة في اختتام جولة الدوحة تعوق وصول أفريقيا إلى السوق التجارية. ندعو جميع الأطراف إلى التحلي بالمرونة واختتام محادثات التجارة باعتبارها مسألة ملحة. وينبغي التشديد على المعونة من أجل التجارة لتحسين القيود المفروضة على جانب العرض وتعزيز مشاركتنا في التجارة الدولية.

وينبغي أن تستهدف أيضا تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا البنية التحتية التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة ومشاريع التنمية. وينبغي أن تشمل تبادل المعرفة والتكنولوجيا، وينبغي بناء قطاع الخدمات، مثل المصارف والتأمين والطب، والقطاع الصناعي، مثل مكونات صناعة الطيران والسيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تجهيز الأغذية البحرية، وهلم جرا.

نحث الشركاء الإنمائيين على اتخاذ إجراءات جماعية عاجلة للوفاء بجميع التزامات مساعداتهم لأفريقيا، لأن المساعدة الإنمائية الرسمية تسهم في النمو الاقتصادي بسبل مهمة. تحث القارة الشركاء الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم لمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا لدعم التنمية في أفريقيا. وأود أيضا أن أشير إلى أن التركيز ينبغي أن يتحول من فعالية المساعدات لفعالية التنمية، لقياس أثر الموارد التي قد ساهمت في أفريقيا بطريقة أفضل.

فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، حققت أفريقيا تقدما كبيرا. بيد أن، لا تزال القارة خارج المسار في الطريق

إلى تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لا يزال هناك قلق فيما يتعلق بجودة التعليم، وصحة الأم والطفل، وسوء التغذية، والمياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية. هناك حاجة لبرامج الحماية الاجتماعية وإيجاد فرص العمل للحد من الفقر والمساهمة كذلك في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويتمثل دور وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها وحدة تخطيط، في تيسير وتنسيق تنفيذ البرامج الإقليمية والقارية وتعبئة الموارد لتنفيذ البرامج والمشاريع ذات الأولوية لأفريقيا. وهي لا تزال ذات أهمية محورية للطريقة الجماعية التي سيُصرف به الاتحاد الأفريقي وأفريقيا أعمالهما بشكل جماعي. ودور وكالة الشراكة الجديدة في إجراء وتنسيق البحوث وفي مجال إدارة المعرفة سيهيئ بيئة مواتية تساعد أفريقيا على تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والتوسع في البنية الأساسية. ونأمل حدوث كل ذلك خلال فترة الخمس إلى العشر سنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، تتطلع المجموعة الأفريقية إلى تفاعلات بناءة خلال المشاورات غير الرسمية المقبلة بشأن ضرورة إنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بالاحتياجات الإنمائية لأفريقيا. وبإنشاء الآلية، تأمل المجموعة أن يجري استعراض وتعزيز التزامات كل من الحكومات الأفريقية وشركائها في التنمية، ربما قبل بداية الدورة السابعة والستين للجمعية العامة.

تصيب الملاريا أكثر من ١٧٠ مليون أفريقي سنويا، لتسبب شللا في النمو الاقتصادي وتقوض نمو الناتج المحلي الإجمالي متسببة في تراجع النمو بنسبة تصل إلى ٢ في المائة سنويا. وفي تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، عقد رؤساء الدول والحكومات العزم على الإزالة النهائية لهذا العائق المنهك من طريق التقدم. وتعهد رؤساء الدول والحكومات، بصفتهم أعضاء في الاتحاد الأفريقي وفي التحالف، بوضع حد لآفة الملاريا. ومن المحتمل أن تؤتي هذه الجهود ثمارها وأن توفر ما لا يقل عن ١٢ بليون دولار سنويا في صورة تكاليف مباشرة، الأمر الذي سيحرر موارد تمس الحاجة إليها للتنفيذ وتوفير الخدمات وتسريع التنمية.

ومما يثلج صدورنا أن نعلم أنه في البلدان الأفريقية المثقلة بعبء الملاريا، والتي حققت معدلات عالية في توفير الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية وبرامج العلاج لسكانها، انخفضت الحالات المسجلة للإصابة والوفيات نتيجة الملاريا بنسبة ٥٠ في المائة. وقد دعم ذلك كثيرا بلوغ الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وساعد على وقف انتشار الملاريا في جميع أنحاء القارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج التي تشير إلى إنقاذ حياة أكثر من ٧٥٠ مليون طفل في ٣٤ بلدا أفريقيا موبوء بالملاريا، من خلال مكافحة ناقلات المرض، مشجعة للغاية.

وختاما، أود أن أشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مؤتمر قمة ريو+٢٠، الذي سيعقد في حزيران/يونيه من العام المقبل في البرازيل يشكل فرصة هامة لإعادة تأكيد وتجديد الالتزام السياسي بتنفيذ القرارات والتعهدات السابقة، وفقا لإعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجميع النتائج ذات الصلة الصادرة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة. ومن ثم، يجب على المؤتمر أن يهدف إلى تحقيق تقدم جوهري بشأن أهدافه ومواضيعه.

وفي هذا الصدد، تلتزم المجموعة الأفريقية بالعمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة للمضي قدما في الإجراءات اللازمة لضمان نجاح المؤتمر. وتبعا لذلك، فإن القارة تعقد بالفعل اجتماعات تشاورية وفقا لإعلان مالابو الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في

حزيران/يونيه. وسنعمل من أجل صياغة موقف مشترك خلال المؤتمر التحضيري الإقليمي المقبل لأفريقيا بشأن مؤتمر ريو+٢٠، والمقرر عقده في مقر الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر. والمجموعة الأفريقية تود التأكيد مجددا على أن أهداف ومواضيع المؤتمر تدعم بعضها بعضا ويجب متابعتها بطريقة شاملة ومتكاملة.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): في مناقشة اليوم بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، يشرفني، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، أن أجدد تضامننا وشراكتنا لخدمة قضية التقدم في أفريقيا.

بداية، أود أن أشيد، بالنيابة عن جماعتنا، بحياة وذكرى ابنة بارزة من بنات أفريقيا: عالمة البيئة الشهيرة والناشطة في مجال حقوق المرأة والحائزة على جائزة نوبل، الكينية وانغاري ماتاي، التي تمثل وفاتها خسارة لأفريقيا والعالم وليس لوطنها فحسب. فقد خدمت السيدة وانغاري قضية السلام والتنمية المستدامة بوصفها نصيرة للمضطهدين.

كما تعرب الجماعة الكاريبية عن خالص التهاني للفائزات الثلاث بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١، واثنتان منهن من أفريقيا: فخامة السيدة ايلين جونسون – سيرليف رئيسة ليبريا ومواطنتها السيدة ليماه غبوي، واليمنية السيدة توكل كرمان. وقد تميزن باعتبارهن قوة فعالة من أجل التغيير في مواجهة صعاب هائلة. ونأمل أن تستمد النساء في كل مكان الشجاعة والإلهام من هذا التطور.

في هذه الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تعيد الجماعة الكاريبية التأكيد على دعمها القوي لها. فالشراكة الجديدة تمثل مشروع أفريقيا لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لصالح أكثر من بليون شخص يعيشون في القارة. ويرتكز دعم الجماعة للشراكة إلى الاحترام الأساسي لملكية أفريقيا وقيادتها لعملية التنمية الخاصة بها. وسيسهم نجاح الشراكة في تمكين الأفارقة من تحقيق إمكاناتهم، وأفريقيا من تبوؤ المكانة التي تليق بها في الاقتصاد العالمي.

لقد تغيرت أمور كثيرة في القارة منذ مناقشتنا السابقة بشأن هذه القضايا، خلال الدورة الخامسة والستين (انظر A/65/PV.30 و A/65/PV.31). وشهدنا تطورات بالغة الأهمية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط فيما سعت الشعوب إلى تجديد تعبيرها عن سعيها من أجل رفع مستويات معيشتها في ظل مزيد من الحرية. وبدأت تلك التطورات بلا شك في تغيير وجه أفريقيا. ودور الشباب في هذا السياق سيكون مفيدا للسياسة المستقبلية في أفريقيا، حيث يشكل الأشخاص أقل من ٢٥ عاما حوالي ٦٠ في المائة من السكان في المتوسط. ومن ثم، فقد وجه الأمين العام الانتباه عن حق إلى القضايا المتعلقة بالشباب والتعليم والعمالة في القارة.

كما شهد العام المنقضي ولادة دولة أفريقية جديدة، جمهورية جنوب السودان. وترحب بلدان الجماعة الكاريبية بانضمام جمهورية جنوب السودان إلى مجتمع الدول المستقلة، ونعرض دعمنا على شعب وحكومة جنوب السودان، فيما يشرعان في بناء الجمهورية الجديدة. وتقدر جماعتنا أيضا الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي حتى الآن لدعم هذا البلد. وفي الوقت نفسه، ندرك أن هناك العديد من القضايا التي لا يزال يتعين حلها بين جنوب السودان وجمهورية السودان. ونحث على تسويتها سلميا من خلال المفاوضات.

على صعيد آخر، تشعر الجماعة الكاريبية بقلق بالغ إزاء الدمار الذي لحق بحياة البشر نتيجة المجاعة المدمرة التي ضربت منطقة القرن الأفريقي. وقدم عدد من الدول الأعضاء في منظمتنا مساهمات ملموسة في جهود الاستجابة الإنسانية. ونحث المجتمع الدولي على ضمان توسيع نطاق

الدعم الذي يهب الحياة ليشمل السكان المتضررين كافة في جميع أنحاء المنطقة.

وكما يشهد تقرير الأمين العام، فإن التطورات التي حدثت مؤخرا في أفريقيا تشير إلى الوعود والمزالق التي تنتظر المنطقة.

سجلت القارة نموا اقتصاديا إيجابيا وتحسنا في المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية والإنمائية. وفي نفس الوقت، ازداد عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع. إن أفريقيا تواجه أكبر خطر في كل العالم النامي يتمثل في عدم بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي ستظل بالضرورة محورا رئيسيا لجهود التنمية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

إن جهود الأمم المتحدة في مجال منع الصراعات وحفظ السلام وبنائه، لا تزال حرجة أيضا في سعي أفريقيا إلى تحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. إننا نرحب في هذا الصدد بالتركيز على الدبلوماسية الوقائية. تؤيد الجماعة الكاريبية المشاركة المستمرة النشطة في هذه المجالات، بحيث يؤدي شبح الصراع والانقسام إلى نموذج جديد، يتم فيه استخدام الموارد الهائلة لشعبها العظيم الكثير العدد في خدمة رفاهيته، ووضع الأسس لتحقيق تقدم دائم.

إن النجاحات المسجلة في السنوات القليلة الماضية في عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في أفريقيا، وخروج المزيد من البلدان الأفريقية من الصراع علاقات مشجعة، على الرغم من أن الانتعاش في بعض الحالات لا يزال هشا، وخطر الانتكاس ما زال قائما بقوة. تؤكد هذه الحقائق أهمية جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، وضرورة تهيئة الظروف اللازمة داخل وخارج القارة لازدهار تلك الجهود.

بالتالي، تمثل أفريقيا من وجوه عديدة مرشدا لفرص التعاون والشراكة الدوليين. على المجتمع الدولي مواصلة المسيرة، وتهيئة بيئة اقتصادية مواتية، والوفاء بالتزاماته وزيادة فرص التجارة لأفريقيا. كما يجب على البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتها تجاه أفريقيا.

في نفس الوقت فإن التعاون بين بلدان الجنوب والشراكة بينها، جزءان لا يتجزآن من الرد الدولي وهما يُحدثان تغييرا جذريا في العلاقات الاقتصادية للقارة مع بقية العالم. إن الجماعة الكاريبية على استعداد لأن تكون شريكا لأفريقيا للنهوض بأهدافنا المشتركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية.

تواجه كلتا منطقتينا عددا من التحديات المشتركة، لا سيما في مجال الصحة. فآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تزال تضر ضررا خطيرا بسكان كل من المنطقتين. هذا الواقع غير المرغوب فيه يشكل مع ذلك فرصة للتعاون وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. إن الجماعة الكاريبية ممتنة للدعم الذي تقدمه البلدان الأفريقية لمبادرة الجماعة بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، والذي أسفر عن اعتماد إعلان سياسي (القرار ٢/٦٦) خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها. الإعلان يوفر إطارا للعمل المتضافر من جانب المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة. تدعم الجماعة أيضا بقوة الجهود الرامية إلى دحر الملاريا في القارة، وبالتالي تعزيز حياة وأسباب عيش أكثر من ١٧٠ مليون أفريقي.

تحيط الجماعة علما بالتقدم المسجل في إطار البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، في المجالات ذات الأولوية للزراعة والأمن الغذائي، فضلا عن الإجراءات التي اتخذت في ما يتعلق بتطوير البنية التحتية والنقل والطاقة. نمو الزراعة أمر حيوي لمستقبل التنمية في أفريقيا. الجماعة تؤيد بقوة وتشجع العمل الجاري حاليا وتشجع عليه لتعزيز الثورة الأفريقية الخضراء، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفريقيا من

الغذاء بحلول عام ٢٠١٥. إننا نحث المجتمع الدولي على مواصلة وتعزيز دعمه لجهود أفريقيا لتحقيق هذه الأهداف.

التحدي الذي يشكله تغير المناخ اختبار لمستقبلنا المشترك. أفريقيا ستستضيف المؤتمر السابع عشر لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. إن القيام باستجابة عالمية طموحة وشاملة للتهديد الذي يشكله تغير المناخ ملح على نحو خاص بالنسبة للكثير من البلدان في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وفي أماكن أخرى التي تقع على الخطوط الأمامية لهذه الكارثة التي تلوح في الأفق. ندعو إلى القيام على نحو ملحّ بتوسيع نطاق العمل الدولي لضمان تحقيق نتائج ذات مصداقية عندما يجتمع المؤتمر في ديربان بجنوب أفريقيا.

إن الجماعة تدريبية تضع في اعتبارها دائما العلاقات المعقدة المتبادلة بين الحوكمة والسلام والتنمية. تعزز الجماعة الكاريبية التقيد بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتشجع على ذلك التقيد. إننا نؤيد الجهود المتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية والسياسية وتعزيز آليات الإدماج والمشاركة والتمكين لجميع شرائح المجتمع الأفريقي.

الدور الأساسي للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران في هذه الجهود جدير بالملاحظة، إلى جانب دعم الآلية، كما عكس ذلك انضمام ٣٠ بلدا أفريقيا إليها حتى الآن. كما تعتقد الجماعة أيضا، بوجوب استمرار بذل الجهود المركزة للقضاء على ترابط عوامل داخلية وخارجية تولد الصراع وتحبط التنمية.

إن القارة الأفريقية، التي كانت مهد الحضارة القديمة ومهد ولادة الربيع العربي، تبرز الآن كتخم جديد للتقدم البشري. نظرا لشق أفريقيا طريقها إلى الأمام، يظل استمرار دعم المجتمع الدولي حيويا لنجاحها. ولكن هذا النجاح لن يكون نجاح أفريقيا وحدها؛ إن ثمار التقدم في القارة ستساهم حتما في التقدم في أجزاء أخرى من العالم. وستستمر الجماعة الكاريبية في أن تكون شريكا فاعلا في سبيل تقدم أفريقيا.

السيدة كاور (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أحضر مناقشة عامة اليوم حول الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا، بما في ذلك في جهودها لمكافحة الملاريا.

ورد في الكلمات الخالدة لأول رئيس وزراء للهند، السيد جواهرلال نهرو، أن أفريقيا قارة شقيقة. روابط الهند بأفريقيا استثمارية، وهي راسخة في قرون من التجارة عبر المحيط الهندي، وفي الكفاح المشترك ضد نير الاستعمار، وفي سعينا في بناء الدولة في فترة ما بعد الاستعمار، وفي مسعانا المشترك لتخليص شعوبنا من عبودية الفقر والأمراض والجوع والأمية والفصل العنصري. كما أننا مدينون بالعرفان لتلك القارة العظيمة لكونها مسقط الرأس السياسي للأب الروحي لأمتنا، المهاتما غاندي، الذي اختبر أولا مفاهيمه المركزية المتعلقة باللاعنف والمقاومة السلمية في جنوب أفريقيا.

وبعد اعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإنه يليق الاعتراف بالتقدم والجدير بالملاحظة الذي أحرز حتى الآن في متابعة الأولويات القطاعية في مجالات الزراعة والبنية التحتية والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والبيئة. ومع ذلك، فإن هذا الانجاز العشري يوفر أيضا فرصة للتفكير الرصين بشأن المهام التي لم تنته قدما في تحقيق رؤية النمو الاجتماعي – الاقتصادي، والتنمية المستدامة المتوخاة عند وضع الإطار أول مرة.

المساهمة المحورية للتعاون الدولي في التنمية في أفريقيا ذات أهمية خاصة في هذه المناقشة، لا سيما في جهودها

الرامية إلى إحراز لتقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتغلب على التحديات الصعبة التي تواجهها في مرحلة ما بعد الصراع، والمجتمعات الانتقالية في أفريقيا.

كما أكد على ذلك بحق الأمين العام في تقريره (A/66/202)، يحتاج المجتمع الدولي إلى تكثيف جهوده وردم الفجوة بين الوعد والإنجاز. والعجز البالغ ١٨ مليار دولار الحاصل في الوفاء بالتزامات المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا سبب في القلق. في هذه الحقبة السياسية التي يكتنفها الغموض والانتقال الهش في العديد من البلدان الأفريقية، بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى أن يواصل شركاء القارة الإنمائيون مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق أهدافها الإنمائية.

ومن جانب الهند، حولنا مشاركتنا الخاصة والقديمة إلى علاقة دائمة ومتعددة الأبعاد بالتعاون مع شركائنا الأفارقة. ومع رعاية هذه العلاقة بعناية على مدى الأعوام المتعاقبة، ظلت شراكتنا مع أفريقيا تتواءم مع الأولويات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من أهداف أفريقيا الإنمائية وتقوم على أساس المساواة والمنافع المتبادلة. وشملت مجالات التعاون القطاعية، التي تصدرت الأولويات، تطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات، والزراعة، والصحة، والأمن الغذائي والتعاون التقني.

وفي وقت سابق من هذا العام، أكدنا مجددا على التزامنا الثابت بالعمل مع شركائنا الإنمائيين في مؤتمر القمة الثاني للمنتدى الهندي – الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في أيار/مايو الماضي. وأعلنت الهند في مؤتمر القمة فتح حسابات ائتمانية جديدة بقيمة ٥ بلايين دولار لأفريقيا لفترة السنوات الثلاث القادمة و ٧٠٠ مليون دولار إضافية مخصصة لِمنَح المساعدة على تطوير الموارد البشرية، ونقل التكنولوجيا وإنشاء مؤسسات جديدة وبرامج تدريب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية وشركائنا الأفارقة.

وبالتماشي مع تأكيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على تطوير الهياكل الأساسية، قررنا أيضا دعم خط السكك الحديدية الجديد إثيوبيا – جيبوتي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. ونجري حاليا مناقشات مع الاتحاد الأفريقي بشأن سبل تعزيز القدرات على تطوير هياكل السكك الحديدية الإقليمية.

ومن خلال البناء على النجاح الذي حققه مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، الذي نتشاطر من خلاله مع جميع البلدان الأفريقية خبراتنا في مجالات الرعاية الصحية، والتعليم عبر السواتل، والاتصالات عبر الألياف الضوئية واللاسلكية، نتطلع إلى إنشاء الجامعة الهندية – الأفريقية الافتراضية. وستخصص الجامعة المقترحة ١٠ ٠٠٠ منحة دراسية للطلاب الأفارقة. وعلاوة على ذلك، سوف نزيد إلى حد كبير عدد المستفيدين الأفارقة من منحنا الدراسية وفرص التدريب، بما في ذلك في إطار مبادرتنا الرائدة للمساعدة التقنية والاقتصادية، أي برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي. وقد التزمنا بتقديم ما يزيد على ٢٢ ٠٠٠ منحة دراسية للطلاب الأفارقة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وهناك أيضا اقتراح بإنشاء المجلس الهندي – الأفريقي للأعمال التجارية بغية تشجيع تدفقات التجارة والاستثمار. وقد أتاحت الهند فعلا بشكل أحادي الجانب إمكانية وصول البضائع إلى الأسواق من ٣٤ بلدا من أقل البلدان نموا في أفريقيا على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والحصص، ويغطي ذلك ٩٤ في المائة من إجمالي خطوط التعرفة الجمركية للهند ويوفر دخول الأسواق على أساس تفضيلي عبر خطوط التعرفة الجمركية التي تشكل ٩٢,٥ في المائة من مجموع الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا.

وقد أدى القطاع الخاص في الهند دورا متزايد الأهمية خلال السنوات القليلة الماضية في دعم تدفقات التجارة والاستثمار. وتقدم الشركات الهندية استثمارات كبيرة في أفريقيا في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية. وبرز مجمع شركات تاتا الهندي بوصفه ثاني أكبر مستثمر في أفريقيا جنوب الصحراء. ويجري حاليا العمل على تنفيذ مبادرات جديدة لإنشاء مجموعة معامل هندية – أفريقية لتصنيع المنتجات الغذائية، ومجموعة هندية أفريقية للمنسوجات المتكاملة، وأكاديمية هندية – أفريقية للطيران المدني، ومركز هندي أفريقي للتنبؤ بالأحوال الجوية المتوسطة المدى، ومعهد هندي – أفريقي للزراعة والتنمية الريفية.

وأسهمت الهند إسهاما فعالا كذلك في صون السلم والأمن في القارة الأفريقية من خلال مشاركتنا على مدى ستة عقود في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينتشر الجزء الأكبر من وجودنا في أفريقيا، بما في ذلك في بعثة الأمم المتحدة المنشأة مؤخرا في جنوب السودان. وفضلا عن ذلك، تماشيا مع دعمنا الثابت لتطوير القدرات الأفريقية في مجال صون السلم والأمن، ستقدم الهند مساهمة بقيمة مليوني دولار لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد بقينا على موقفنا الثابت بشأن ضرورة مواصلة تشجيع المجتمع الدولي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا على أداء دور أكبر أهمية سواء في مسائل حفظ السلام أو بناء السلام في أفريقيا.

وقبل أن أختتم بياني، أود أشير إلى الحملة العالمية لمكافحة الملاريا، ولا سيما في أفريقيا، التي نوقشت في تقرير منظمة الصحة العالمية الذي قدمه الأمين العام (A/66/169). ويؤكد التقرير على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق المعايير المنقحة مؤخرا، مما جعلها أكثر طموحا، بحلول عام ٢٠١٥. ويستند التحليل الوارد في التقرير إلى أدلة تجريبية تشير إلى وجود علاقة بين تقديم موارد كبيرة من التمويل وعدد الأرواح التي يتم إنقاذها نتيجة لجهود مكافحة الملاريا. وعليه، فإن حقيقة أن التمويل ظل راكدا خلال العامين الماضيين، تشكل مصدر قلق خاص. إننا نحث جميع المانحين على تكثيف الجهود في هذه المرحلة الحاسمة.

ويتضمن برنامج عمل التعاون الهندي مع أفريقيا برامج بناء القدرات لدى الاختصاصيين الطبيين والصحيين في مجال الأوبئة، مثل الملاريا والخيطيات وشلل الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية والسل.

وفي الختام، تتوخى رؤية الهند للقرن الحادي والعشرين أن يكون لأفريقيا دور فعال بوصفها قطب النمو الناشئ في العالم. وسوف نقدم تعاوننا الكامل من أجل تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة على أرض الواقع. وسنمضي قدما بشراكتنا، القائمة على التضامن المتبادل وصلة القرابة، من دعامة إلى أخرى، لتسخير إمكانات ٢,١ بليون نسمة من الهنود والأفارقة.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): إن مناقشة اليوم للتقدم في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والدعم الدولي لتلك المبادرة مهمة لاعتبارات ثلاثة.

إنها تمكننا من تحقيق مشاركة المجتمع الدولي في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإطلاق المبادرة. وتسمح أيضا لهذا المحفل العالمي بتقييم التغيرات المتعددة الأبعاد التي شهدتها أفريقيا منذ انطلاق الشراكة الجديدة وبرنامجها التجديدي. وأخيرا، إنها تمثل إطارا قيما لتقييم مساهمات المجتمع الدولي وإعطاء الزخم للشراكة العالمية لدعم دينامية المضي قدما نحو تحقيق التقدم الجديد في أفريقيا.

ونلاحظ أولا أن الشراكة الجديدة ولدت من رحم الإدراك بأن علينا أن نُخرج أفريقيا من حالة تهميشها وأن الأفارقة أنفسهم يجب أن تكون لهم الملكية على التنمية

السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة. ويجب أن تبذل أفريقيا ذاتها الجهد الرئيسي لعملية التجديد التي ستتطلب تغييرا نوعيا في العلاقة مع سائر العالم بغية استبدال الأنماط التقليدية للتعاون بالشراكة الحقيقية على أساس الالتزامات المتبادلة.

ولهذا السبب، ظلت الشراكة الجديدة منذ انطلاقتها تمثل نهجا موثوقا به للحث على التغيير من أجل الاستجابة الثابتة للتحديات المترابطة المتعلقة بالسلام والأمن، والحكم الرشيد، وتسخير إمكانيات أفريقيا البشرية والاقتصادية إلى الحد الأمثل.

وبعد عشر سنوات من تنفيذ هذا النهج المتعدد الأبعاد تجاه التنمية، يمكننا أن نرى تحقيق نتائج هامة في ثلاثة مجالات استراتيجية.

ففي مجال السلام والأمن، تم تحقيق تقدم لا يمكن إنكاره في منع نشوب الصراعات وحلها وإدارتها. واستعداد أفريقيا لتعزيز ريادتها في مجال السلم والأمن في القارة يفتح الطريق أمام فرص أكبر لتسوية الصراعات التي طال أمدها وحل الأزمات الجديدة.

وفيما يتعلق بالحوكمة، فقد بات من المعترف به أن الديمقراطية تطبق الآن على نطاق واسع، وأن زيادة تعميقها تمضي قدماً. وبالمثل، فإن اقتصاداتنا تدار بشكل جيد على نحو متزايد. وفي مجال التنمية البشرية، أحرزنا تقدماً كبيراً من خلال زيادة الإنفاق العام على التعليم والرعاية الصحية وإطلاق الإصلاحات لتحسين نوعية التعليم والوصول إليه. ونولي اهتماماً خاصاً للتنمية الزراعية عن طريق زيادة الاستثمار والبحوث واستخدام التقنيات المستحدثة لزيادة إنتاج المواد الغذائية الأساسية ذات الأهمية الحيوية للأمن الغذائي.

وقد أسهمت كل هذه العوامل في تحقيق معدل نمو بلغ ٥ في المائة في المتوسط خلال العقد المنصرم، ليتجاوز بذلك معدل النمو السكاني لأول مرة. وفي الواقع، كان يمكن أن تكون وتيرة النمو أعلى من ذلك لو كانت البيئة الدولية أفضل، فالأزمات المالية والاقتصادية والغذائية والمناخية العالمية قد أثرت على ديناميكيات النمو والجهود الرامية لتقليص الفقر، مما أضعف قدرتنا على إنجاز بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أنوه إلى أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) أصبحت إطاراً معيارياً لأنشطة الشركاء الدوليين والمؤسسات الدولية التي تدعم البرامج الإنمائية الأفريقية. ووكالات منظومة الأمم المتحدة، من جانبها، قد أدمجت نهج الشراكة الجديدة وأهدافها في عملياتها. وأسهم ذلك بالتأكيد في تحسين اتساق التعاون الدولي.

لقد أتاحت العملية الدينامية التي بدأتها أفريقيا والتقارب في النهج مع شركائها تطوير شراكة واعدة. وندرك جميعاً أن التحديات التي تنتظرنا لتحقيق الاستقرار والتنمية ومكافحة الفقر تتطلب مزيداً من الجهد الجماعي للحفاظ على عملية التجديد الأفريقية وتسريعها. وتتمثل المجالات ذات الأولوية لشراكة معززة في هذه المرحلة الجديدة في تعزيز الاستثمار في تهيئة فرص العمل، وتطوير شبكات البنى التحتية على المستويين الوطني والإقليمي، وتيسير وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق، وتنويع اقتصاداتنا والتكامل الإقليمي.

والتقرير الممتاز للأمين العام بان كي – مون عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/66/202) يعبر عن عزم واضح لدى الأمم المتحدة على زيادة المشاركة والتنسيق بشكل أفضل للاستجابة لأولويات أفريقيا واحتياجاتها ومساعدتها في سعيها إلى حفز جهود جديدة. كما ينبغي

النظر إلى التنمية الأفريقية، الحيوية الأهمية لشعوبها، بوصفها فرصة أمام الاقتصاد العالمي وإسهاماً في التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء.

السيد سيني (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعبر لرئيس الجمعية عن شكر جمهورية السنغال على عقد هذا النقاش الهام بشأن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ونحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لاعتمادها في تموز/يوليه ٢٠٠١ في لوساكا نتيجة للجمع بين خطة إنعاش أفريقيا في الألفية والخطة أوميغا لرئيس السنغال عبد الله واد.

وأعرب أيضاً عن تقدير وفدي للأمين العام على تقاريره الممتازة، التي تتضمن توصيات هامة ومفيدة من أجل التجديد الاجتماعي – الاقتصادي في القارة الأفريقية.

إن المبادرة المعروفة بالنيباد، والتي تشمل عموم القارة، تستند دائماً إلى مفهوم التنمية من الداخل والإرادة لمعالجة التفاوت المؤسسي والهيكلي بين الشمال والجنوب من خلال شراكة بين نظراء تتجاوز قيود المساعدة. وتطرح الشراكة الجديدة مفهوماً جديداً لطبيعة ومحور العلاقات التي ينبغي أن تربط بين أفريقيا وبقية العالم. وبرنامج الشراكة الطموح يحض أفريقيا على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن تنميتها، إلا أنه يدعو أيضاً إلى إجراء من جانب المجتمع الدولي لمساعدة قارتنا في جهودها الحثيثة للتحرر من براثن التخلف.

وكما يبين الأمين العام في تقريره (A/66/202)، من الواضح اليوم أنه خلال السنوات العشر الأولى من عمر الشراكة الجديدة هذه، أحرزت أفريقيا تقدماً هاماً في جوانب كثيرة، لا سيما في إزالة بؤر التوتر، والعودة إلى النمو الاقتصادي، والحكم الرشيد والديمقراطية، إلى جانب النهوض بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

لكن، علينا أن نعترف بأنه على الرغم من العلامات المشجعة التي أشار إليها الأمين العام، ما زال التقدم بطيئاً وما زالت الصعوبات تؤثر على قدرات قارتنا بشدة. وفي الواقع، فإن الصورة في مجالات كثيرة أخرى، تبدو قاتمة، وقد تفاقمت بفعل الأزمات الاقتصادية والغذائية والبيئية وأزمة الطاقة التي وقعت مؤخراً، الأمر الذي وضع أفريقيا في مواجهة مشاكل مستعصية وتركها عند مفترق للطرق في سعيها إلى التنمية.

ولعل الأمر الأكثر إزعاجاً وخطورة هو الإحصاءات المرتفعة بشأن الفقر، الذي بات يؤثر الآن على خمسي سكان أفريقيا؛ وفيروس نقص المناعة البشرية، الذي يعاني منه أكثر من ٢٠ مليون شخص؛ والملاريا، التي تتفشى في قارتنا وتقتل ٩ من كل عشر حالات على مستوى العالم؛ ووفيات الأطفال الرضع والأمهات. ومن الواضح أن أفريقيا ستواجه مصاعب اقتصادية جمة إذا لم نخفف من حدة تلك القيود.

فمن خلال التعهدات والتمويل، يمكن للمجتمع الدولي حقاً أن يساعد المبادرات الأفريقية. واليوم، فإن تحديد الأولويات القطاعية للشراكة قد أدى إلى إطلاق عدة مشاريع للبناء يتطلب نجاحها دعماً دولياً كبيراً. فمن أصل ٦٤ بليون دولار تم التعهد بها في غلين إيغلز، لم تحصل أفريقيا إلا على ٤٦ بليون دولار فقط. وفي نفس الوقت، فإن التعهد بزيادة إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا بواقع ٢٥ بليون دولار لم يتحقق بعد. وهذا مثال واحد، في جملة أمور، يبين بطء الشراكات الدولية في الارتقاء إلى مستوى توقعاتها وأهدافها المعلنة.

وكما ذكرت آنفاً، فإن الحاجة إلى المساعدة الدولية لا تعفي أي دولة أفريقية أبداً من مسؤوليتها الأساسية عن الشروع في تنميتها الخاصة. والسنغال تثني على توصيات

الأمين العام بأن تعزز البلدان الأفريقية آلياتها لضمان مشاركة كل شرائح المجتمع وإشراكها في رسم السياسات وفي التنمية.

إن الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يمكن أن تمثل منعطفاً هاماً على طريق تحقيق أولوياتها القطاعية. ولا بد من توفر العزيمة وروح الريادة من أجل ترجمة رؤية التنمية الأفريقية والتعهدات الدولية إلى نتائج حقيقية وعمل سياسي. ونتفق مع الأمين العام، الذي قال:

”ينبغي ألا يكون خيار ’بقاء الأمور على حالها المعتاد‘ وارداً لأنه سيؤدي إلى وعود لا تنجز وإلى مزيد من التأخير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي تنفيذ الشراكة الجديدة“. (A/66/202، الصفحة ٢)

يرحب السنغال أيضا بقرار إدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الهيكل المؤسسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي، عبر إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١٠. ونرحب بالمناقشة الكاملة لهذا التدبير، الذي يضمن اتساق وزيادة فعالية آلياتنا المؤسسية. ويرحب السنغال أيضا بالخيار الذي اتخذته قيادة الشراكة الجديدة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز التنمية في القارة عبر مشاريع البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية. والسنغال بصفته مخططاً رئيسياً لهذا المشروع الذي يربط بين داكار وجيبوتي، يتعهد بكفالة استكمال هذا البرنامج الطموح من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي للقارة.

وفي سياق النهضة الأفريقية، وضمن وسائل اختبار الشراكة الجديدة، يناشد بلدي المجتمع الدولي دعم المبادرات التي سيكون لتنفيذها أثر إيجابي جداً على مستقبل قارتنا. وأشير إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، باعتبارها أداة هامة لتعزيز الحكم الرشيد، وزيادة الإنفاق العام على الزراعة إلى نسبة ١٠ في المائة، وفقا لإعلان مابوتو، وحماية البيئة بواسطة السور الأخضر العظيم، الذي سيعبر الساحل من المحيط الأطلسي إلى جيبوتي. وتستحق هذه المبادرات الأفريقية الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي.

وتقتضي التنمية الأفريقية بالضرورة، أن يعم الاستقرار والسلام الدائم. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بعودة كوت ديفوار إلى النظام الدستوري. فبعد فترة من المعاناة الشديدة، يثبت هذا البلد للعالم بأسره قدرته على التغلب على الماضي، وحرصه على المبادئ الأساسية للديمقراطية والعدالة والسلام، التي كانت عزيزة جدا على مؤسس دولة كوت ديفوار، الرئيس الراحل فيليكس هوفوييت بوانييه. ويؤمن بلدي بعبقرية شعب كوت ديفوار، ويكرر دعمه الثابت لذلك البلد الشقيق والصديق، وهو يشرع في تنفيذ مرحلة حساسة من مسيرته نحو الاستقرار والسلام والتقدم.

ونعرب عن الأمل ذاته في أن يحل السلام ويعود الاستقرار إلى كل من الصومال ودارفور (السودان) ومدغشقر، فضلاً عن تونس ومصر وليبيا. فجميع هذه البلدان بحاجة إلى اهتمام خاص من قبل الأمم المتحدة إن كان لها أن تحقق السلام المستدام. وفي أعقاب الأحداث التي يشار إليها بشكل جماعي باسم الربيع العربي، التي أحدثت هزات غير متوقعة لاستقرار تلك المنطقة من أفريقيا، يكرر السنغال نداءه العاجل بتنفيذ الإصلاحات التي من شأنها أن تضع قارتنا على طريق السلام الدائم.

ويود السنغال أيضا، أن تولي الأمم المتحدة اهتماماً قوياً ونشطاً بدولة جنوب السودان الجديدة، التي وضع وصولها إلى المشهد الدولي، نهاية لعقود من التوتر والأزمات، وكانت موضوعاً لجهود وساطة عديدة، جرت أكثرها أهمية في إلدوريت في كينيا.

وتواجه أفريقيا أيضا تحدي مرض الملاريا، الذي يقوض بشكل خطير الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي. فلا يزال هذا المرض المدمر يقتل الآلاف من الأفارقة، وخصوصاً، الشباب والنساء والأطفال. ونعترف بالتضحيات الهائلة التي أدت إلى زيادة تمويل الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا.

ما انفكت وسائل الإعلام تصور أفريقيا باعتبارها أكثر القارات تضررا من الأزمات الاقتصادية والمالية والبيئية، وأزمات الطاقة والغذاء. وأفريقيا هي موطن لـ ٣٢ من ٤٨ بلداً من أقل البلدان نموا في العالم. ومع ذلك فهي تكافح وتحشد إرادتها بعزم قوي وإنكار ذات من أجل الخروج من متاهات فقرها. وهي تواجه عقبات كأداء، المحلية منها والخارجية على حد سواء. ولن تخرج أفريقيا بصحة جيدة ومعافاة إلا في سياق شراكة عادلة ومنصفة، تقوم على الحقيقة والصدق، بعيدا عن الوعود والالتزامات الكبيرة، التي قلما يتم الوفاء بها.

السيد الشمري (الكويت): يطيب لوفد بلدي المشاركة في مناقشة بند ”الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا“. ولقد تابعنا باهتمام بالغ، تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/66/202) عن التقدم المحرز في الدعم الدولي وتنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة. وينطلق شعورنا هذا، من أن دولة الكويت أولت موضوع الشراكة اهتماماً خاصاً، لأنه يتعلق بمصالح وشواغل الدول الأفريقية التي تربطنا بها علاقات طيبة وتاريخية وثيقة.

لقد مضت عشر سنوات منذ أن اعتمد زعماء الدول الأفريقية مبادرة الشراكة الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق نمو متكافئ على نطاق واسع، يمكّن أفريقيا من خفض حدة الفقر والاندماج بصورة أفضل في الاقتصاد العالمي. ويحدونا الأمل في أن تساعد القرارات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، والتي تم التأكيد عليها في عدد من مؤتمرات الدول الأفريقية، على إرساء قواعد شراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية، من شأنها أن تساهم في استقرار ونمو العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول، وتضع أسساً متوازنة وعادلة للتجارة الدولية، يتحمل كل طرف فيها مسؤولياته، وتلبي خلالها الاحتياجات الخاصة بأفريقيا.

إن ما أشارت إليه نائبة الأمين العام، آشا – روز ميغيرو، في السابع من كانون الأول/أكتوبر في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التقدم المحرز في سير أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من أن القارة الأفريقية تسير ببطء نحو تحقيق تلك الأهداف، وإلى أن التقدم المحرز ليس كافياً، يجب أن يعطي المجتمع الدولي دفعة إضافية لبذل جهود متواصلة من أجل الوصول إلى الهدف المرجو، ومساعدة أفريقيا على تخطي العقبات المحيطة بها، والتي تواجهها في طريقها نحو التنمية.

إن محاولة الدول الأفريقية التغلب على الحلقة المفرغة، بهدف التخلص من عبء الديون من جهة، وتأمين الموارد المالية لأهدافها الإنمائية من جهة أخرى، هي من أبرز التحديات التي تواجهها القارة. وقد استفادت بعض الدول الأفريقية المثقلة بالديون من عمليات إلغاء الديون الثنائية التي أعلنتها عدد من الدول المانحة، إضافة إلى مبادرة صندوق النقد الدولي المعنية بالدول الفقيرة المثقلة بالديون.

ويعدّ ذلك الإلغاء أمراً إيجابياً، وكانت دولة الكويت سباقة – قبل إعلان مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا – بفترة طويلة، إلى تخفيف عبء الديون عن دول القارة الأفريقية، وذلك عبر البيان الذي ألقاه أمير دولة الكويت الراحل، الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، من على هذا المنبر، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها

الثالثة والأربعين في عام ١٩٨٨، والذي طالب فيه المجتمع الدولي، والدول المانحة على وجه التحديد، بالعمل على تخفيف الديون التي تثقل كاهل اقتصادات الدول النامية وإلغائها عن الدول ذات الاقتصادات المتعثرة (انظر A/43/PV.8).

ونؤكد في هذا الصدد، على ما جاء في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة (A/66/202) حيث قال:

”بفضل الجهود المتواصلة لتخفيف عبء الديون الخارجية عن كاهل البلدان الأفريقية في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، وعلى الصعيد الثنائي، انخفضت كثيرا نسبة الديون وخدمة الدين منذ ذروتها في منتصف التسعينات (A/66/202، الفقرة ٥٤).

وفي حين بلغ مجموع الديون الخارجية ٧٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٤، فقد انخفض إلى ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠، مما أدى إلى تحرير الموارد وتمكين البلدان من زيادة الإنفاق على الحد من الفقر والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تواصل دولة الكويت تقديم المساعدات التنموية إلى الدول النامية، ودول القارة الأفريقية بشكل خاص، عن طريق مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية. هذا النهج ثابت في سياسة دولة الكويت انطلاقا من قناعتها بأن النهوض باقتصادات تلك الدول وتحقيقها للأهداف الإنمائية للألفية سيعود بالمنفعة على الجميع، ويوسع من آفاق الشراكة والتعاون، ويزيد من متانة النظام التجاري والاقتصادي العالمي.

يساهم صندوق الكويت للتنمية في دعم عدد من المؤسسات والصناديق الإنمائية العالمية في أفريقيا مثل الصندوق الأفريقي للتنمية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبرنامج الخاص لمساعدة الدول الأفريقية جنوب الصحراء وغيرها من المؤسسات المالية المعنية بتنمية أفريقيا، حيث بلغ إجمالي مساهمة الصندوق الكويتي في تلك المؤسسات ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار. كما قامت دولة الكويت بالمساهمة في رأس مال صندوق السلع الأساسية وتقديم المنح لمساعدة الدول في الاكتتاب فيه، والمساهمة في الحساب الخاص لمكافحة مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز.

قبل أن أختتم كلمتي، أود إبداء الملاحظات التالية. من الأهمية أن تبذل الدول الأفريقية جهدا أكبر، في الترويج لهذه المبادرة عالميا وعدم تركيز جهودها على عدد من الدول المانحة في قارة معينة دون غيرها، والعمل على خلق وعي عالمي لمساعدة الدول الأفريقية، وإدماج الشراكة الجديدة في هيكل الاتحاد الأفريقي وعملياته، وتقديم مزيد من الدعم للقطاع الخاص، وزيادة أنشطة التوعية الموجهة للمجتمع المدني.

إن الشراكة ليست عملية مؤقتة، بل هي بحاجة إلى جهد متواصل وتقييم مستمر، ونرحب في هذا السياق، بالدور الريادي الذي تقوم به المنظمة الدولية لحشد الدعم الدولي لهذه المبادرة.

إن الدول الأفريقية بذلت جهودا ملحوظة في تلبية مطالب المجتمع الدولي بأن تقوم بنفسها بالدور الرئيسي في تحقيق الاستقرار بغية تشجيع الدول المانحة والقطاع الخاص على تقديم الدعم الاقتصادي والفني المطلوب لدول القارة الأفريقية، كما نؤكد على أن عاملي الاستقرار والأمن هما عاملان أساسيان لتحقيق التنمية المنشودة في أفريقيا.

لقد حان الوقت أن يحقق المجتمع الدولي قدرا ضخما من التقدم في مجال الوفاء بتعهداته، وأن تستمر الدول الأفريقية في اتخاذ الخطوات المؤدية إلى التنفيذ الفعال للمشاريع والبرامج العديدة المشمولة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا لتواكب الجهود الكبيرة المبذولة في مجال تهيئة الأجواء السلمية التي تتطلبها مسيرة التنمية.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا.

إذ نحيي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ونقترب من المواعيد النهائية التي حددناها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الضروري أن نقيم هذه المسائل. سأتناول بإيجاز كلا منها على التوالي.

لقد وسعت أستراليا بسرعة مشاركتها مع البلدان والمؤسسات الأفريقية في السنوات الأخيرة. كان يتعين علينا أن نقوم بذلك، وفعلناه لأننا ندرك الدور والقيادة العالميين المتناميين لأفريقيا والفرص والديناميات التي توفرها القارة. وتشكل علاقتنا مع الاتحاد الأفريقي وتعاوننا الإنمائي جزأين مهمين من هذه المشاركة. لقد زدنا تعاوننا الإنمائي مع أفريقيا ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٧. ونتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠١٥، في إطار إجمالي الميزانية المخصصة للمساعدة الإنمائية التي سوف تتضاعف أيضا بحلول هذا الموعد إلى حوالي ١٠ بلايين دولار.

يركز تعاوننا الإنمائي على دعم الأولويات الأفريقية، بما في ذلك تلك التي أعرب عنها من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. نحن نسعى إلى تقديم إسهام عملي في المجالات التي نتمتع فيها بالخبرة والتجربة: الزراعة والأمن الغذائي وصحة الأم والطفل والمياه والصرف الصحي وإدارة التعدين وبناء القدرات المتعلقة بالموارد البشرية. وتساعدنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كجهة مانحة متنامية، عن طريق تحديد الأولويات ومساعدتنا في التنسيق مع المبادرات الإقليمية والوطنية.

ونرحب باندماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الهياكل والعمليات التابعة للاتحاد الأفريقي. إن البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، على سبيل المثال، ساعد أستراليا في تركيز مساعدتنا في مجال الأمن الغذائي والتنسيق مع الآخرين وتفادي الازدواجية. وأود أيضا أن أشيد بعمل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي من ثمار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تقدم للدول الأعضاء تحليلا صريحا لما حققته من تقدم بشأن الحوكمة.

نحن نعلم أنه يتعين علينا جميعا الاعتراف بإنجازات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولكننا يجب أيضا أن نلاحظ بعض التحديات الكبيرة ونحن نتطلع إلى المستقبل. وتشمل هذه التحديات التوقعات الاقتصادية العالمية الخطيرة وتعثر جولة الدوحة للمفاوضات التجارية. ستواصل أستراليا الضغط من أجل تحقيق نتيجة طموحة وشاملة لجولة الدوحة، تحقق تحرير التجارة، بما ذلك، بشكل مهم، التجارة الزراعية. إن تحرير التجارة الزراعية، مقترنا بأنشطة أكثر فعالية للمعونة لصالح التجارة، سيساعد أفريقيا على الخروج من الفقر عن طريق التجارة.

وتستطيع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا مواصلة الاضطلاع بدور مفيد في دعم تحسين التجارة البينية داخل أفريقيا، التي لا تزال ضئيلة على الرغم من أنها في تزايد. ويمكن أن يشمل هذا دعم جهود التكامل الإقليمي

مثل ترشيد الاتفاقات التجارية الإقليمية. ويمكن أن تضطلع الشراكة أيضا بدور معزز في المساعدة في اجتذاب استثمارات القطاع الخاص دعما لتنمية البنية الأساسية الضرورية التي تمس الحاجة إليها.

عندما يتعلق الأمر بتنمية أفريقيا، من المهم أن تفعل البلدان المانحة ما تقول إنها ستفعله، وأن تحترم التزاماتها – وأن نحترم التزاماتنا. هذا ما تسعى إليه أستراليا. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى العمل بشأن العملية التي ستيسرها كينيا والسويد من أجل إنشاء آلية رصد لمتابعة الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا.

أنتقل الآن بإيجاز إلى مسألة الملاريا. أود أن أشكر الأمين العام ومنظمة الصحة العالمية على التقرير بشأن عقد دحر الملاريا (A/66/169). تنوه أستراليا بالمكاسب العالمية الباهرة التي تحققت في مكافحة الملاريا. وتشمل هذه المكاسب إنقاذ حياة حوالي ثلاثة أرباع مليون طفل في ٣٤ بلدا أفريقيا تعاني من وباء الملاريا، بما يمثل ٩٨ في المائة من السكان المعرضين للخطر في أفريقيا. بيد أنه ثمة حاجة إلى عمل المزيد لكفالة تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية وغاياته بحلول عام ٢٠١٥.

كما سمعنا، لا تزال الملاريا تؤثر تأثيرا بشريا واقتصاديا خطيرا في جميع أنحاء العالم، ولا تزال الغالبية العظمى من حالات الإصابة والوفيات تحدث، بالطبع، في أفريقيا. وكما أشار ممثل كينيا للتو، فإن أكثر من ١٧٠ مليون أفريقي يتأثرون سنويا. ويتأثر الأطفال الصغار والنساء الحوامل بشكل كبير.

ويتضح التزام أستراليا بالوقاية من الملاريا ومكافحتها في أفريقيا وغيرها من المناطق المتأثرة في التزامنا لفترة ثلاث سنوات بمبلغ ٢١٠ ملايين دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتزامنا المتعدد السنوات من خلال منظمة الصحة العالمية. نحن ندعم أيضا البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا في منطقتنا المجاورة، آسيا والمحيط الهادئ. ومنذ عام ٢٠٠٣، على سبيل المثال، ساعدت أستراليا في تقليل حالات الإصابة بالملاريا بنسبة ٨٠ في المائة في فانواتو وبأكثر من النصف في جزر سليمان. تبين هذه النتائج أن العمل المحدد الأهداف من جانب الحكومات الوطنية وشركائها الإنمائيين، بتعاون وثيق جدا، يمكن أن يسفر عن تحقيق تقدم كبير.

ولكن المشاكل، بالطبع، تظل ماثلة في هذه المنطقة. نحن قلقون بصفة خاصة إزاء التهديد الذي يشكله ظهور الملاريا المقاومة للأدوية في منطقة ميكونغ في آسيا. إن التكلفة من حيث الأرواح والتأثير الاقتصادي يمكن أن تكون باهظة، خاصة إذا انتشرت الملاريا المقاومة للأدوية إلى أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتقوم أستراليا، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي وغيرهما، بتفويض إجراء البحوث لإعداد استراتيجية متعددة المانحين، ولمعالجة الملاريا المقاومة للأدوية في منطقة نهر ميكونغ. وستُطبَّق النتائج في مناطق أخرى طبعاً.

وختاماً، ينبغي لي القول إنّ أستراليا تبقى شديدة الالتزام الثابت بتحقيق غايات الهدف رقم ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وبالمساهمة في نهاية المطاف في إنقاذ حياة الملايين بالقضاء على وباء الملاريا في جميع أرجاء العالم. ولتحقيق ذلك، يتعيَّن علينا أن نُسرِّع الجهود العالمية، بطرق منها الشراكات الفعَّالة، والبحوث المبتكَرة وزيادة الاستثمار المالي. ونحن ملتزمون بالقيام بذلك، لكنَّ المسؤولية جماعية طبعاً.

السيد وانغ مِن (الصين) (تكلَّم بالصينية): تُجسِّد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) الرغبة الجامحة لدى البلدان الأفريقية في بذل جهود مشترَكة

للتنمية العامة، شأن الخطة التي أعدَّتها البلدان الأفريقية نفسها من أجل التنمية، وشأن برنامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي أعدَّه الاتحاد الأفريقي. وبدعم من المجتمع الدولي، حظيت الشراكة الجديدة في السنوات الأخيرة بالمزيد من المواد ذات الثقل، وحسَّنت آلياتها وحدَّدت مجالات أولوياتها، مثل الزراعة والهياكل الأساسية، مؤدِّية بذلك دوراً إيجابياً في تعزيز تنمية أفريقيا وإنعاشها.

ولكن بسبب عوامل مثل تقلُّب السوق المالية الدولية، والاضطراب السياسي في بعض المناطق، والكوارث الطبيعية المتتالية، والأسعار المرتفعة للمواد الغذائية ونقص الطاقة، لا تزال أفريقيا متخلِّفة عن مناطق أخرى من العالم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة ليقيِّم التجربة ويستخلصها. وعلى أساس ذلك، ينبغي له أن يزيد الدعم لأفريقيا لجعلها تخطو خطوات أوسع في التنفيذ، بغية تعزيز استقرار القارة وازدهارها.

أولاً، ينبغي الوفاء بفعالية بالتزامات المعونة. فمع أنَّ الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية قد أظهر بعض الزيادة في السنوات الأخيرة، فإنه لا يزال أدنى بكثير من الأهداف التي تمَّ الالتزام بها، ومن الاحتياجات الحقيقية لأفريقيا. والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ دعا المجتمع الدولي إلى تنفيذ التزامات معونته لأفريقيا (انظر القرار ١/٦٥). واعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً برنامج عمل اسطنبول، ممّا أعطى زخماً جديداً للجهود الرامية إلى التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيَّما البلدان المتقدّمة النمو أن يفي بفعالية بالالتزامات التي تعهَّد بها، ويزيد مساعدته ودعمه لأفريقيا، ويعمل على مساعدتها في بناء قدرتها على التنمية الذاتية، ويبذل الجهود الحثيثة لتهيئة ظروف اقتصادية وتجارية ومالية دولية مؤاتية لها.

ثانياً، ينبغي احترام مُلكية البلدان الأفريقية. وحين يقدِّم المجتمع الدولي المساعدة للبلدان الأفريقية، عليه أن يثق بحكمة حكومات تلك البلدان وشعوبها؛ ويحترم مُلكية وقيادة البلدان المتلقية؛ ويُقدِّر المسار الإنمائي الذي تختاره البلدان الأفريقية نفسها بالاستناد إلى ظروفها الوطنية؛ وأن يدعمها في معالجة الشؤون الأفريقية بذاتها؛ ويساعد أفريقيا على صون السلام والاستقرار وتوطيدهما؛ ويوفِّر الضمانات لتنميتها.

ثالثاً، هناك حاجة إلى الجهود الدؤوبة لمجابهة تحدّي تغيُّر المناخ. فالبلدان الأفريقية، إذ تواجه تحديات مضاعفة يفرضها هذا التغيُّر، مثل الفيضانات وحالات الجفاف المتتالية، والتصحُّر، والمحاصيل الضئيلة وتدهور البيئة الإيكولوجية، بحاجة ملحة إلى تعزيز قدرتها على التكيُّف. فينبغي للمجتمع الدولي أن يتفهَّم ويدعم الشواغل والمطالب المشروعة للبلدان الأفريقية، ويساعدها على مجابهة تغيُّر المناخ، بوصف ذلك جزءاً لا يتجزَّأ من الجهد لدعم قدرتها من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز الإنماء الكامل والمتوازن لأفريقيا بشكل شامل ومتكامل.

رابعاً، ينبغي تدعيم التعاون بين بلدان الجنوب. فقد شهدت السنوات الأخيرة أنشطة تجارية واستثمارية حيوية بين بلدان الجنوب، واستحداث آليات ومبادرات جديدة بين البلدان النامية. وقد ضخَّ ذلك حيوية جديدة في التعاون بين بلدان الجنوب، وأعطى دفعة قوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا. فينبغي تقديم المزيد من الدعم لهذا النوع من التعاون.

وفي نفس الوقت، أودّ أن أؤكد أنَّ التعاون بين بلدان الجنوب شكل من التعاون المفيد المتبادل بين البلدان النامية. وهو مختلف عن التعاون بين الشمال والجنوب، ولا يمكن أن يكون سوى تكملة له، لا بديلاً عنه.

خامساً، ينبغي بذل الجهود لتحقيق السلام الدائم. فقد أحرزت أفريقيا مؤخراً تقدما ملحوظاً في منع الصراع وإدارته وتسويته، وفي إعادة الإعمار بعد النزاع. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تعمل بالتنسيق والتعاون، وأن تُركِّز على إزالة أسباب الصراع في أفريقيا، ودعم الجهود في منع الصراع وتوطيد السلام.

وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في السلم والأمن والمجالات السياسية والإنسانية، وأن تدعمه وتدعم المنظمات الإقليمية الأخرى في تعزيز قدرتها على حفظ السلام. كما ينبغي للجنة بناء السلام أن تعزز شراكتها مع البلدان المعنية، وتحترم مُلكيتها الوطنية وتعالج احتياجاتها الخاصة، من حيث إعادة الإعمار والتكامل الاجتماعي بأسلوب منسَّق، مما يُرسي أساساً متيناً للسلام الدائم والتنمية المستدامة.

إن الصين أكبر البلدان النامية في العالم. وتبقى تنميتها مَهمَّة شاقَّة وبعيدة الأمد. وفي هذا السياق، تُقدِّم الصين المساعدة لأفريقيا في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، كجزءٍ من المساعدة المتبادلة بين البلدان النامية. وتعود هذه المساعدة إلى عام ١٩٥٦. ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، المُنشأ عام ٢٠٠٠، منصّة معاصرة هامة للحوار بين الصين والبلدان الأفريقية، وآلية فعّالة للتعاون العملي. واعتباراً من نهاية عام ٢٠٠٩، كان هناك ٥١ بلداً أفريقياً تلقَّت مساعدة من الصين على أساس منتظم.

وفي مساعدتنا لأفريقيا، امتثلنا لمبادئ المساواة والمصلحة المتبادلة، مُركِّزين على النتائج العملية ومواكبين للتطوُّرات، دون فَرْض أية شروط سياسية، بهدف مساعدة البلدان الأفريقية في بناء القدرة على التنمية الذاتية. وقد أوجدنا بذلك شكلاً فريدا من التعاون بين بلدان الجنوب.

لقد علّقت الصين دائماً أهمية على الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمتها. ومجالات أولوية التعاون بين الصين وأفريقيا منسجمة بمعظمها مع أولويات تلك الشراكة في مجالات الزراعة والهياكل الأساسية والإعمار وتطوير الموارد البشرية. وقد قدَّم هذا التعاون مساهمات إيجابية في تنفيذ تلك الشراكة، وسيواصل القيام بذلك.

وفي استجابة فعَّالة من الصين للدعوة إلى دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيّما في أفريقيا، تعاونت تعاوناً فعَّالاً مع البلدان الأفريقية في مكافحتها. وفي السنوات الثلاث الماضية، أنشأت الصين ٣٠ مركزاً لمكافحة الملاريا ومعالجتها في البلدان الأفريقية، وقدَّمت أدوية أرتيميسينين المضادة للملاريا بقيمة ١٩٠ مليون ين، أو نحو ٣٠ مليون دولار، مُسْهمة إسهاماً غير قليل في تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا.

هناك قول في اللغة الصينية مفاده أنه مثلما تختبر المسافة مدى قوة الحصان، يكشف الزمان مكنون قلب الإنسان. وإذ نمضي قدما، مهما كانت التقلبات المستقبلية في الحالة العالمية، فإنَّ صداقة الشعب الصيني للشعب الأفريقي ستبقى كما هي، وسيبقى عزمنا ثابتاً على توثيق عُرى التعاون المتبادل المفيد مع أفريقيا، وتحقيق التنمية المشترَكة. وستواصل الصين، كما فعلت دائماً، دعم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، لمساعدتها على تحقيق إمكاناتها الهائلة، وتمكين الشعب الأفريقي من الاستفادة حقاً من التنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية.

السيدة جوسو (سيراليون) (تكلَّمت بالإنكليزية): تؤيد سيراليون تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به كل من ممثل كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل الأرجنتين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإننا ننضمّ إلى الوفود الأخرى في شُكْر الأمين العام على تقاريره الوافية والتطلعية. كما يُعرب وفد بلدي عن تقديره للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وكيل الأمين العام الشيخ سيدي ديارا، وفريق عمله المتفاني، على أعمالهم الاستشارية والداعمة في تعزيز برنامج أفريقيا الإنمائي.

إننا نستعرض التقارير بشأن تقدُّم تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/66/202)، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن أسباب الصراع، وتوطيد السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/66/214)، وعَقْد دحر الملاريا (A/66/169)، في مرحلة بالغة الدقة والتحدي في السلم والأمن العالميين، فضلاً عن البنيان الاقتصادي العالمي.

والذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، تُتيح فرصة للتفكير الأعمق في النجاح والتحديات في تحقيق برنامج تطوير أفريقيا، وكيفية دعم مختلف الفرص لتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا. ومن الواضح أنّ المجتمع العالمي بأسره يُصارع الأثر المتعاظم لأزمة اقتصادية ومالية غير مسبوقة، تترك بالتأكيد تأثيراً أكثر خطراً على العالم النامي. وتبقى أقلّ البلدان نمواً، بشكل خاص، التي يقع معظمها في أفريقيا، أمام التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المُتَّفَق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول الموعد المستهدَف عام ٢٠١٥.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، تلوح توقُّعات واضحة في الأفق. فبدعم المجتمع الدولي، تمّ إحراز تقدُّم كبير في تعزيز أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومع النموّ المتسارع طوال العقد الماضي، والتحسُّن في الحوكمة، وتراجُع شبح الصراع والتحسُّن في القيادة، من الواضح أنّ أفريقيا تقف عند منعطف دقيق. وقد سُجِّل أيضاً تقدُّم مطَّرد في آليات مكافحة الملاريا والوقاية منها، حيث تنام أُسَر معيشية عديدة تحت ناموسيات مُعالَجة بمواد مبيدة للحشرات.

وكالتزام إضافي، التزم بعض رؤساء الدول الأفريقيين، بمن فيهم رئيس سيراليون، بتحقيق هدف الأمين العام المتمثل في ضمان الحصول الشامل على التدخلات لمكافحة الملاريا، وأطلقوا تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، بهدف إنهاء الوفيات الناجمة عن الملاريا والممكن تلافيها بحلول عام ٢٠١٥.

وإدماج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي نقطة تحوُّل في النهوض ببرنامج التطوير الاقتصادي – الاجتماعي للقارَّة. إنه يشكِّل نافذة لشراكة استراتيجية لاستكشاف مجالات التعاون، لمجابهة تحديات عالمية منها مسألة الديون، وتغيُّر المناخ، والتكامل التجاري والإقليمي والتنمية المستدامة. ونستمد التشجيع من التنفيذ الجاري لمشاريع الشراكة الجديدة، التي تراوحت من البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا إلى الهياكل الأساسية، والبيئة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتعليم والتدريب في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

وعلى مستوى الحوكمة، أثبتت أوجه التقدُّم في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران عزم القادة على تعزيز الديمقراطية، والإدارة الرشيدة، والسلم والاستقرار والتزامها بها في القارة. وما تجدر الإشارة إليه والتنويه به هو جهاز إنذارها المبكِّر بالمخاطر الوشيكة على السلام والاستقرار في أفريقيا.

وللاستفادة من هذه المكاسب، والمزيد من دعم خطواتنا الإنمائية، من المصلحة العليا للبلدان الأفريقية أن تزيد مُدَّخراتها المحلية، وتقلل الاعتماد على المعونة الخارجية. وفي هذا الصدد، يبقى الاستثمار المباشر الخارجي، الهادف إلى إيجاد شراكات عامة – خاصة وقطاع خاص حيوي، خياراً قابلاً للبقاء، في التصدي للبطالة والنقص في العمالة، فضلاً عن تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية. ومن بين المسائل الاستراتيجية الرئيسية، من المهم دعم تعبئة الموارد القارية والشراكات العامة – الخاصة لتمويل تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

والحكومات الأفريقية والمؤسسات الوطنية والإقليمية، بما فيها المجتمعات الاقتصادية الإقليمية، بحاجة إلى أدوار إنمائية معزَّزة، لدعم ترويج التجارة داخل أفريقيا وأهداف رئيسية أخرى. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إلى تركيز العقد المقبل على التنفيذ الهادف إلى تحسين المكانة العالمية لأفريقيا، وعلى تحسين الروابط مع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة. والقرار المتَّخَذ في الجمعية الرابعة عشرة للاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠١٠، بإدماج الشراكة الجديدة في بُنى الاتحاد الأفريقي وعملياته، أضاف زخماً جديداً لدور تلك الشراكة، بصفتها البرنامج الإنمائي الأساسي للقارة.

كما أنّ إنشاء وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بصفتها هيئة تقنية للاتحاد الأفريقي، تحلّ محلّ أمانة الشراكة، وبصفتها أداة مؤسسية لتقديم رؤية تلك الشراكة وبرنامجها، كان نقطة تحوّل بارزة أيضاً.

ومن جهتنا بوصفنا بلداً، وعلى الرغم من الأزمات الغذائية والاقتصادية الراهنة، أحرزت سيراليون تقدماً عظيماً في تنفيذ برنامجها من أجل التغيير، المنسجم مع الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة لسيراليون. وقد حدَّد هذا التطور وإطار بناء السلام أولويات واضحة تستهدف القوى المحرِّكة للنمو، والشروط الضرورية للتنمية البشرية في مجالات رئيسية منها الطاقة والزراعة والهياكل الأساسية والصحة وبطالة الشباب والتعليم. وتشمل استراتيجيات تنفيذ تلك الأولويات تحسين قدرات الخدمة العامة، وتعزيز شراكات القطاعين العام والخاص ونظامنا المالي الوطني وأموراً أخرى. وفي هذا الصدد، نُكثِّف تعاوننا في سياق التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب.

وهناك إدراك متزايد أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما فيها القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وحلّ الصراعات بطريقة سلمية، تقع على عاتق البلدان الأفريقية نفسها بشكل أساسي. وقد تعهَّد الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بتعزيز قدرتهما على منع النزاعات وحلِّها. كما أنهما يتولَّيان القيادة في عمليات حفظ السلام في القارة.

والاستفتاء السلمي بشأن الاستقلال في جنوب السودان، واعتماد دستور جديد في كينيا، ومرحلة الانتقال من النظام العسكري إلى النظام المدني في غينيا والنيجر، وحلّ أزمة ما بعد الانتخابات في كوت ديفوار، والاستجابة للحالة الإنسانية الناجمة عن الجفاف في القرن الأفريقي، والسعي الدؤوب إلى حلّ سلمي للانتفاضات في بعض أجزاء شمال أفريقيا وجهود حفظ السلام في دار فور والصومال، مؤشّرات واضحة على استعداد القارة للارتقاء إلى مستوى المرحلة، مع الدعم المُلِحّ من المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

وفيما تتواصل هذه الجهود، نشهد موجة جديدة من التحديات التي تشمل الاحتجاجات والانتفاضات العنيفة، والجرائم المنظمة عَبْر الحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات،

والقرصنة ومسائل الحوكمة، وحقوق الإنسان والفساد. وعلاوة على ذلك، لا تزال معظم البلدان الأفريقية تصارع مشاكل تَزايد الشباب وبطالتهم، وتغيُّر المناخ والقدرة الإنتاجية غير الكافية، بينما يبقى الحدّ من الفقر المُدقع والجوع التحدّي الإنمائي الرئيسي.

وهذه التحدّيات تُحبط جهود البلدان الأفريقية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فيجب تعزيز الشراكات المُنسَّقة لدعم القدرات على مجابهة الأزمات والتهديدات الأمنية المرتبطة بتلك التحديات، ولا سيّما في بلدان النزاع وما بعده، لأنّ مثل تلك الشراكات تبقى حيوية لضمان السلام الدائم.

وفي هذا الصدد، يُشيد وفد بلدي بالاستعراض الشامل، الذي طُلِب عام ٢٠١٠، لتنفيذ توصيات الأمين العام عام ١٩٩٨، بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، في ضوء المسائل المستجدّة والناشئة التي تؤثر على أمن الإنسان في أفريقيا. ويحيط وفد بلدي علما بالاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة في ذلك التقرير للأمين العام (A/66/214).

وتبقى جولة الدوحة متعثّرة. ولا تزال التزامات دولية متعددة، بما فيها تلك التي جرى التعهُّد بها في توافق آراء مونتيري، واتفاق غلِن إيغلز، تنتظر الوفاء بها. وقد سُجِّل تقدم متباطئ في التصدي لمشاكل الحدّ من الفقر، والبطالة، والاستدامة البيئية ومعظم الأهداف المرتبطة بالصحة. وعلاوة على ذلك، هناك عوامل قيَّدت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل العبء الإضافي الذي يفرضه على القارة التأثير السلبي للأزمات العالمية المالية والغذائية وأزمات الطاقة، وتغيُّر المناخ والنموّ الضعيف للعمالة.

لذا، فإننا ندعو شركاءنا إلى تكثيف جهودهم. أولاً، يجب إزالة العوائق المعطِّلة للتجارة، بتعزيز وتيسير وصول البلدان النامية إلى الأسواق، وبخاصة أقلّ البلدان نمواً. ثانياً، نطلب إليهم الوفاء بالتزامهم لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٠,١٥ في المائة للبلدان النامية و ٠,٢ في المائة لأقلّ البلدان نمواً. ثالثاً، يجب معالجة عبء الديون غير المستدامة للبلدان الفقيرة المُثقَلة بالديون.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد التزام سيراليون بدعم أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: تعزيز الحوكمة الرشيدة، والسلام والتنمية المستدامَين في القارة.

السيد عبد العزيز (مصر): أودّ في البداية أن أُعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقاريره بشأن التقدُّم المُحرَز في تنفيذ مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) (A/66/202)، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقريره بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا (A/66/214)، وبشأن عَقْد دحر الملاريا في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا (A/66/169).

ونبدأ بالإعراب عن تأييد مصر لبيان وفد كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد كان اعتماد مبادرة الشراكة الجديدة، منذ ١٠ سنوات، تجسيداً لعزمنا المشترَك في القارة الأفريقية على التصدّي لآفتَي الفقر والتهميش اللتَين أحاطتا بقارتنا طوال عقود، انطلاقاً من رؤية مشترَكة وخطة عمل نابعة من احتياجاتنا وأولوياتنا الأفريقية. وهي رؤية استندت بحقٍّ إلى قاعدتَي المساءلة والتكامل الإقليمي.

ومصر، بصفتها عضواً مؤسساً لمبادرة الشراكة الجديدة، تفخر بالخطوات الهامة التي قطعتها الدول الأفريقية على مدار تلك السنوات العشر، على صعيد تحقيق التقدُّم في المجالات الموضوعية الرئيسية للبرنامج الإنمائي لتلك المبادرة، وبخاصة في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، والهياكل

الأساسية والتكامل الإقليمي، والتنمية البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين المرأة وبناء القدرات.

إنّ إنشاء وتنشيط الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي ارتفع عدد الدول الأفريقية الأعضاء فيها إلى ٣٠ بلداً، تمثِّل أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع سكان أفريقيا، شكَّل مظهراً آخر من مظاهر التزام أفريقيا بتعزيز الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية، إلى جانب جهود دول القارة في مجال التنمية.

ويمثِّل احتفالنا بالذكرى السنوية العاشرة لانطلاق مبادرة الشراكة الجديدة فرصة هامّة للتفكير، ليس في الإنجازات التي حققتها تلك الشراكة فحسب، وإنما في التحديات التي تواجهنا وفي سبُل مجابهتها أيضاً. وفي هذا الصدد، ترى مصر أنّ تعزيز التقدُّم المُحرَز نحو تحقيق أهداف تلك الشراكة، ولا سيّما في ما يتعلق بالحدّ من الفقر، ووضع القارة الأفريقية على مسار التنمية المستدامة، وتدعيم اندماجها في الاقتصاد العالمي وتمكين المرأة، إنما يستوجب من الحكومات الأفريقية، ومن شركائها في التنمية داخل قارتنا وخارجها، الارتقاء بالجهود المبذولة على نحو يؤدي إلى إقامة شراكات أقوى مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعبئة الموارد المحلية الملائمة، والحفاظ على النمو الاقتصادي المستدام، لصالح جميع قطاعات المجتمع، بما فيها تلك الأكثر فقراً.

ولا شكَّ في أنّ مساندة تحقيق أهداف الشراكة الجديدة تستوجب نظاماً تجارياً أكثر عدلاً، وتخفيف عبء الديون عن كاهل القارة الأفريقية، وزيادة تدفُّقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب معالجة مسألة التهميش المستمر الذي تعانيه قارَّتنا، في ما يتعلق بمشاركتها في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الدولية. كما تتطلَّب وفاء شركاء التنمية بما التزموا به من تعهُّدات إزاء مساندة جهود التنمية في أفريقيا، سواء ما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أو غيرها من الالتزامات التي تعهَّدت بها الدول المانحة في محافل مختلفة، من بينها مؤتمر قمة مجموعة الثمانية في غلِن إيغلز، والإعلان السياسي بشأن الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا (القرار ١/٦٣)، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقلّ البلدان نمواً – ومعظمها بلدان أفريقية.

وفي هذا السياق، نتطلّع إلى انطلاق المشاورات المتعلقة بإنشاء آلية استعراض لمتابعة تنفيذ جميع الالتزامات المتصلة بمسألة التنمية في أفريقيا، وهي المشاورات التي نتوقع أن تقود إلى جعل هذه الآلية فعّالة، قبل نهاية الدورة الحالية للجمعية العامة، على نحو ما توافقنا عليه جميعاً من خلال القرار ٢٨٤/٦٥.

وفي الشأن ذاته، تعلّق مصر أهمية كبيرة على مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتؤكد ضرورة أن تراعي نتائجه التحديات الإنمائية الهائلة التي تواجهها القارة الأفريقية في مسيرتها لتحقيق التنمية المستدامة.

لقد شهدت أفريقيا خلال الأشهر الماضية تغييرات عميقة تؤكد أنّ القارة تسير على الطريق الصحيح، طريق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. فالتغيُّر الديمقراطي في كوت ديفوار، والتحوُّل نحو الحرية واحترام حقوق الإنسان في شمال أفريقيا، واجتياز غينيا والنيجر لعملية التحوُّل، إلى جانب الانتقال السلمي للسلطة في زامبيا مؤخراً، كلّه يُثبت أن أفريقيا تعمل على تنفيذ التزاماتها رغم التحديات العديدة التي تواجهها.

ولكي تستمرّ القارة الأفريقية في هذا الطريق بعزم وإصرار، فمن الضروري أن تتضافر جهودنا على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، لمجابهة التحديات العديدة

والمتشابكة، التي لا تزال حاضرة في واقعنا الأفريقي، بما في ذلك الصراعات الداخلية، والإقصاء الاجتماعي، والتغييرات غير الدستورية للحكومات، وأعمال العنف المتعلقة بالانتخابات، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والإرهاب، والقرصنة، وتغيُّر المناخ والأمن الغذائي.

وإذ أصبحت العلاقة بين الأمن والتنمية واحترام حقوق الإنسان ركيزة أساسية ينطلق منها عمل الأمم المتحدة، فإنّ مصر تتفق مع تقدير الأمين العام بضرورة إعادة توجيه الاستراتيجيات الإنمائية الحالية، بما يمكِّننا من تكوين أُطُر مؤسسية أكثر قدرة على مواجهة التحديات المتعلقة بالسلام والتنمية، وبخاصة من خلال الاهتمام بقضايا الشباب الذين يشكِّلون عماد التنمية والحركة المجتمعية في القارة. وتؤكد مصر هنا على أهمية اعتماد منهج شامل، يقوم على تعاون جميع أصحاب المصلحة، ممّا يساعد على توجيه جميع الأدوات المتاحة لدى تلك الأطراف كافة، في مجالات الدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وبناء السلام، نحو معالجة أسباب النزاعات، بما في ذلك المحرِّكات الاجتماعية والاقتصادية للصراعات.

وفي هذا الصدد، تُشيد مصر بالشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي أثبتت فعاليتها في مجابهة الكثير من تحديات السلم والأمن في أفريقيا، لا سيّما في كوت ديفوار وغينيا والنيجر والصومال. وتؤكد مصر أنّ إنشاء مكتب للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، سيكون له أثر إيجابي على التعاون بين المنظمتين في جميع المجالات المتعلقة بالأمن والسلام والتنمية.

لقد سار المجتمع الدولي في العقد الماضي خطوات واسعة نحو القضاء على الملاريا في البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، مُحقِّقاً إنجازات ملموسة في هذا المجال، تمثَّلت بإخلاء قرابة ٥٠ في المائة من بلدان العالم من الملاريا، وبتقليص نسبة الإصابات في عدد آخر من البلدان، نتيجة برامج منفَّذة بالتعاون بين الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد ارتفع حجم التمويل المتوافر لتلك البرامج، وبخاصة في البلدان الأفريقية، ممّا أسهم في توفير الإجراءات الوقائية والعلاج لنحو ثُلثَي الشعوب الأفريقية.

لكنَّ استمرار انتشار المرض يؤكد أن جهود المجتمع الدولي لَّما تنتهِ بعد، ويُثبت ضرورة مواصلة التمويل، سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة الهدف رقم ٦، بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيّما في أفريقيا، حيث لا تزال مخاطر الإصابة بالمرض هي الأكثر ارتفاعاً في العالم.

والقضاء على مرض الملاريا يتطلب اعتماد منهج شامل، تتكامل في إطاره محاور تنفيذ برامج الوقاية والعلاج مع جهود التنمية المستدامة، مع تركيز خاص على تطوير الهياكل الأساسية للنُظُم الاقتصادية والتعليمية والصحية في البلدان الأفريقية، ومع التعاون الدولي في مجال نقل المعرفة التقنية، وبخاصة في مجال تشخيص المرض، بما يضاعف فرص اكتشافه مبكِّراً وعلاجه. ويتمّ ذلك بموازاة تعزيز برامج التوعية على المستويات الوطنية، والعمل في الوقت نفسه على إعداد الكوادر البشرية المدرَّبة. وهذه جهود يصعب على البلدان النامية أن تتحمَّل أعباءها بمفردها ودون مساعدة خارجية.

وفي هذا الإطار، تؤكد مصر أهمية الدور الذي تقوم به المنظمات والمبادرات الإقليمية في هذا الشأن، وضرورة أن تلقى الدعم الدولي اللازم لإنجاح جهودها. وتبرز هنا مبادرة تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا، التي تقدَّمت بوتيرة واثقة نحو اتخاذ إجراءات لدعم الجهود الأفريقية في هذا

المجال. وهي بحاجة إلى استمرار الدعم الدولي لجهودها، بهدف توفير وسائل الوقاية من المرض، وتيسير الحصول على الأدوية وتقنيات التشخيص اللازمة.

وأخيراً، إنّ نجاح جهود مكافحة انتشار مرض الملاريا يرتبط ارتباطاً مباشراً وأساسياً بضرورة حسم المشاكل التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية للأدوية واللقاحات الحديثة المتداولة والجاري تطويرها. ولا شكّ في أنّ اضطلاع المجتمع الدولي بهذه المسؤولية يضمن فعالية الجهود المبذولة للقضاء على مرض الملاريا والحيلولة دون تَجدُّد انتشاره، وصولاً إلى تحقيق الهدف رقم ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية في موعده المقرَّر.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلَّم بالإنكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، التي تشكِّل خطة عمل للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لشعوب أفريقيا البالغ عددها بليون نسمة، ورؤية لتجديد أفريقيا، بهدف أوليّ هو القضاء على الفقر وتحقيق النمو والتنمية المستدامَين.

ولدى تقييم مستوى نجاح التعاون مع هذه الشراكة ونسبته، فلا ريب أنه قدَّم مساهمة هامة في تسريع وتيرة التنمية في البلدان الأفريقية. لكنّ نجاح الشراكة الجديدة مُهدَّد بالأزمة المالية والاقتصادية الجارية، وأزمة الطاقة، وأزمة الأمن الغذائي وتحديات تغيُّر المناخ.

إنّ أفريقيا تواجه حالياً حالة طوارئ إنسانية في القرن الأفريقي، الذي يعاني أقسى أزمة غذائية في العالم اليوم بسبب الجفاف. ولا تزال معظم البلدان الأفريقية خارج المسار على صعيد تحقيق الهدف رقم ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بالقضاء على الفقر المُدقع والجوع، نتيجة أزمة الأمن الغذائي.

والزراعة هي المصدر الأساسي للغذاء في أفريقيا. وقد استحدث القادة الأفريقيون البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، التابع للشراكة الجديدة، والذي يشكِّل إطاراً للتنمية الزراعية. وقد التزم القادة الأفريقيون بزيادة حصة ميزانيتهم الوطنية المخصصة للزراعة إلى ١٠ في المائة، وطالبوا بنموّ زراعي سنوي نسبته ٦ في المائة، من خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

لذا، لا بُدَّ للمجتمع الدولي من دعم تلك الجهود التي يبذلها القادة الأفريقيون، عَبْر الوفاء بالتزاماته بموجب بيان لاكويلا المشترك بشأن الأمن الغذائي العالمي لعام ٢٠٠٩، لرصد ٢٠ بليون دولار في ثلاث سنوات للتنمية الزراعية، إضافة إلى الالتزامات التي تعهَّد بها بشأن الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٩، لزيادة المعونة زيادة كبيرة، بحيث يُمكن لأفريقيا أن تحقِّق الأهداف الواردة في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا.

وقد أكَّدت أفريقيا بشكل متزايد أهمية الهياكل الأساسية للنموّ الاقتصادي والتنمية الاجتماعية كليهما. وفي هذا الصدد، تعهَّدت الحكومات الأفريقية بالتزامات في مجالات الطاقة والنقل والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بموجب برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، لتعزيز أُطُر التخطيط الوطني، وإصلاح البيئة التنظيمية لتحسين كفاءة الهياكل الأساسية القائمة.

لقد انتُخِب فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، جاكوب زوما، لقيادة هذا البرنامج لتطوير البنية التحتية. ويبذل جنوب أفريقيا قصارى جهده، لكي تُحقِّق القارة الأفريقية الحصول المُحسَّن على شبكات وخدمات الهياكل الأساسية الإقليمية والقارِّية المتكاملة. وهو يدعو إلى المزيد من الاستثمار في الزراعة والبنية التحتية في القارة.

كما أننا ندعو إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم تعاون الشراكة الجديدة. وإذ نفعل ذلك، فمن الحيويّ أن ينضمّ إلينا المجتمع الدولي دعماً لرؤية تلك الشراكة.

لقد أحرز العالم تقدُّماً بارزاً في مكافحة الملاريا. وتشير الإحصاءات إلى أنّ الوفيات الناجمة عن الملاريا قد انخفضت عالمياً انخفاضاً كبيراً. لكنّه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، وبخاصة في قارتنا، أفريقيا، حيث تصيب الملاريا العديد من الأطفال الصغار والنساء الحوامل. فأكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات تحدث في أفريقيا. وفوق ذلك، فإنّ الأثر الاقتصادي في القارة هائل، إذ يُفقَد سنوياً ما يُقدَّر بنحو ١٢ بليون دولار من الإنتاجية.

وإننا نُشيد بالعمل الذي أنجزته شراكة دحر الملاريا لتنسيق العمل العالمي لمكافحة الملاريا. وقد ساهم عدد من الوكالات والمبادرات الجديدة مساهمة كثيفة في مكافحة الملاريا، بينها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومبادرة رئيس الولايات المتحدة بشأن الملاريا وبرنامج البنك الدولي لدعم مكافحة الملاريا في أفريقيا، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، وتحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بداء الملاريا. ونحن بحاجة إلى تطوير المزيد من تلك التحالفات لقهر بلاء الملاريا. وينبغي أن نقدِّم المزيد من الدعم لشراكات القطاعَين الخاص والعام، وألا نترك المجتمع المدني وراءنا في مساعينا.

ومن أهمّ الشراكات، تلك القائمة بين البلدان المتجاورة. ففي منطقة الجنوب الأفريقي، هناك القليل من المبادرات العابرة للحدود، التي كانت ناجحة جداً. ففي مبادرة لوبومبو، وهي شراكة عابرة للحدود بين موزامبيق وسوازيلند وجنوب أفريقيا، انخفضت معدلات الإصابة بالملاريا بما بين ٨٥ إلى ٩٠ في المائة، مع انخفاض عدد الوفيات بنسبة ٩٠ في المائة.

وفي مشروع موزيزا، وهو شراكة بين موزامبيق وزمبابوي وجنوب أفريقيا، تمّ تحقيق خفض كبير في حالات الإصابة بالملاريا لفترة السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٠، باستخدام الرشّ الموضعي باستخدام مادّة ”دي دي تي“ داخل المنازل، بوصفه الاستراتيجية الرئيسية. وقد تبيَّن حتى الآن أنّ هذه المادة هي الوسيلة الأكثر فعالية في مكافحة ناقلات الملاريا.

وبلدان منطقة الجنوب الأفريقي، التي اعتمدت استخدام الرشّ الموضعي باستخدام مادّة ”دي دي تي“ داخل المنازل، قلَّصت تقليصاً كبيرا عدد إصابات الملاريا بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة؛ وقد بلغت أربعة بلدان منها مرحلة ما قبل الاستئصال. ومكافحة ناقلات المرض حيوية بالنسبة للمنطقة الأفريقية، للتعامل مع الملاريا بفعالية.

وتشمل الاستراتيجيات الأخرى، التي يمكنها أن تعزِّز نجاح مكافحة الملاريا، الاستثمار في تكنولوجيات جديدة، منها لوازم التشخيص السريع، والناموسيات المعالَجة بالمبيدات الحشرية التي تدوم وقتا طويلا، والأدوية الفعَّالة المضادة للملاريا، مثل اللقاحات، التي تتوافر جميعها بتكلفة يمكن تحمُّلها. وقد أدَّت بعض البلدان أداءً جيداً باتخاذ تدابير إضافية، منها إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على المنتجات اللازمة لمكافحة الملاريا.

وبالعمل معاً، يمكننا تحقيق هدفنا المتمثل باستئصال الملاريا بحلول عام ٢٠١٥، بحيث يمكن لجميع شعوبنا أن تتمتَّع بمستوىً رفيع من الصحة الجسدية والعقلية التي تستحقها. وباستطاعتنا تحقيق ذلك بنجاح، عَبْر زيادة إمكانية الحصول على الوقاية والتشخيص والمعالجة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلَّم بالروسية): لقد دأبت روسيا على الدعوة إلى مشاركة أوسع

من جانب الأمم المتحدة في مجابهة التحديات التي تواجه أفريقيا. وإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنّه بدون المشاركة الفعَّالة والكاملة للبلدان الأفريقية في الشؤون الدولية، سيكون من المستحيل البدء بالتعاون المثمر على مستوى عالمي، وإقامة نظام أمني عالمي متكامل ومستقر، مستند إلى سيادة القانون الدولي.

ولكي نجعل ذلك حقيقة واقعة، نحتاج إلى التغلُّب أولا على معظم المشاكل الحادّة التي تحول دون التطور الاقتصادي والاجتماعي الطبيعي للقارة الأفريقية، وبالتحديد الفقر والمجاعة والمرض. وإننا ندعو إلى نهج شامل ومتكامل نحو الحل، وإلى شراكة عالمية فعّالة لتحقيق هذه الأهداف، بالاستناد إلى مزيج من الدعم الدولي والتدابير ذات الكفاءة من جانب الأفريقيين أنفسهم.

وفي السنوات القليلة الماضية، بدأت البلدان الأفريقية القيام بدور أكثر فعالية في العمليات السياسية والاقتصادية والإنسانية العالمية. فهي تؤدي دوراً ملحوظاً في الأمم المتحدة ومنتديات أخرى متعددة الأطراف، مقدِّمة مساهمات بارزة في تطوير نُهُج منسَّقة لحلِّ المشاكل المعاصرة الرئيسية. وقد دأبت أفريقيا على المضيّ بثقة في مسار نحو تطوُّر وتحديث واسعَين. وأُنجِز الكثير للإسراع برفع معدَّلات النمو وتعزيز الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية. وإننا نطالب بجهود أكثر فعالية وتنسيقاً من جانب الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، ومجتمع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية، لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفقاً للجدول المقرَّر.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، وهي مبادرة من الاتحاد الأفريقي، تمثِّل تطلُّعات بلدان تلك القارة إلى تقرير مستقبلها على نحو مستقل، والاضطلاع بالمسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن، والإدارة الاقتصادية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، ومكافحة الفساد والاستخدام الفعّال للمساعدة الإنمائية.

وتعتبر روسيا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا معياراً وأداة أساسيّين لضمان التنمية المستدامة لأفريقيا، وهي تشارك بفعالية في الجهود المنسَّقة لتوفير المساعدة الشاملة ثنائياً، وفي إطار الآليات الدولية القائمة، بما يشمل خطة عمل مجموعة البلدان الثمانية المتعلقة بأفريقيا.

وأحد المجالات الرئيسية في مساعدة روسيا لأفريقيا هو تخفيف عبء الديون عن بلدان تلك المنطقة. واعتباراً من أواخر عام ٢٠١٠، ألغت روسيا الديون الأفريقية البالغة ٢٠ بليون دولار. وإننا نُجري حالياً مشاورات مع عدد من البلدان الأفريقية بشأن توقيع اتفاقات حكومية – دولية لاستخدام تلك الديون المُعفى منها لتمويل المشاريع الإنمائية. والمجموع التقديري للديون المتبقية المقرَّر إلغاؤها أكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وبنهاية عام ٢٠١١، ستسهم روسيا بمبلغ ٥٠ مليون دولار في الصندوق الاستئماني للبنك الدولي لدعم البلدان الضعيفة، وفي طليعتها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

لقد بلغت المعونة الإنسانية الروسية لبلدان المنطقة ما مجموعه ٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٠. والبلدان الأفريقية تحظى بأفضليات تجارية واسعة. ومنتجات التصدير التقليدية لأقلّ البلدان نمواً، التي معظمها في أفريقيا، أُعفيت من الرسوم الجمركية على الاستيراد في روسيا.

كما أننا نقدم مساعدة كبيرة للبلدان الأفريقية بشكل التدريب الفني. ويدرس حالياً أكثر من ٤ ٥٠٠ أفريقي في الجامعات الروسية. ونحو ٥٠ في المائة منهم يحصلون على منح دراسية من الميزانية الاتحادية. وفي السنة الأكاديمية ٢٠١٠-٢٠١١، زيدت حصة أفريقيا من المنح

الدراسية الحكومية. ومن عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢، سنكون قد خصَّصنا ٤٢,٩ مليون دولار لبرنامج البنك الدولي لتحسين نوعية التعليم الأساسي في البلدان النامية، بما فيها بلدان أفريقيا.

وتُقدَّم المساعدة الكبيرة للبلدان الأفريقية في مجال الصحة العامة. وقد بلغ إجمالي مساهماتنا الطوعية للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ٤٠ مليون دولار. وبنهاية عام ٢٠١١، سنكون قد أسهمنا بمبلغ ٢٠ مليون دولار لتنفيذ برنامج البنك الدولي لمكافحة الملاريا، وبمبلغ إضافي قدره ١٨ مليون دولار لمنظمة الصحة العالمية لاستئصال الشلل في أفريقيا. وفي عامَي ٢٠١٠-٢٠١١، تواصل روسيا المشاركة في دعم ميزانية أمانة منتدى الشراكة الأفريقية بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً.

إنّ روسيا، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، تقدِّم مساهمة هامة في وضع السياسة الاستراتيجية والتدابير العملية للمجتمع الدولي لتوطيد السلم والأمن في المنطقة. وإننا نشارك في العديد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وقد وسَّعنا إلى حدٍّ كبير برامجنا التدريبية لحفَظَة السلام ومسؤولي إنفاذ القانون الأفريقيين. ونعتقد أنّ العامل الأساسي في ضمان مستقبل زاهر للقارة الأفريقية هو منع الصراع المسلَّح وحلّه. ونلحظ بارتياح العمل الفعّال للاتحاد الأفريقي لإيجاد قوة احتياطية أفريقية، ونظام للإنذار المبكِّر للصراعات. وإننا نرحب بالحوار المفتوح بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن حلّ حالات الأزمات الحادة.

ومن الواضح أنّ هذه التطورات الإيجابية تستدعي دعماً إضافياً. والسلام الأكثر ديمومة في القارة يتطلب المشاركة الفعَّالة من جانب الأفريقيين. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لمكافحة الفصائل المسلَّحة غير المشروعة، وتوثيق علاقات جوار طيبة وتوسيع التعاون بغية ضمان الأمن الحدودي. فينبغي تعزيز الحدود لمنع انتشار الصراعات وتسريب الأسلحة والمرتزَقة، فضلاً عن قمع الانتهاكات الواسعة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب على ارتكاب جرائم ضدّ الإنسانية.

وتقدِّم روسيا دعماً سياسياً ثابتاً للجهود الهامة التي يبذلها المجتمع الأفريقي، وهي على استعداد لتقديم المزيد من المساعدة، في تعزيز قدرة أفريقيا على منع نشوب الأزمات. وإننا على يقين من أنه يمكن التغلُّب على جميع العوائق أمام تحوُّل أفريقيا إلى قارة أمن واستقرار وتنمية مستدامة، بالاستناد إلى أساس متين من القانون الدولي، والوحدة الأفريقية وتضامن أصدقاء أفريقيا مع الدول الأفريقية. ومن الطبيعي أن تعتبر روسيا نفسها صديقة لأفريقيا.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلَّم بالإنكليزية): إنَّ الحاخام العظيم هيلل قال ذات مرة، ”إذا لم أكُن إلاّ لنفسي، فماذا أكون؟ وإذا لم يكن الآن، فمتى يكون؟“ وبينما نحن نُجري هذه المناقشة الهامة، تذكَّرت عباراته المأثورة.

ففي هذه المرحلة الدقيقة، يجب على المجتمع الدولي أن يمضي قُدُماً مع إلحاح دعوة الحاخام هيلل، مشاركاً بفعالية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، لبناء مستقبل أكثر إشراقاً للقارة الأفريقية.

إنّ أفريقيا تقف اليوم عند نقطة تحوُّل. وقد أُحرِز تقدُّم بارز في تنمية القارة. لكننا فيما نرى الوعد بالفرص العظيمة في الأفق، تتواصل تحديات الحاضر. فنحن لا ننفكّ نشهد الجفاف والمجاعة، والجوع والفقر، والصراع والاضطراب. وتبقى هذه كلها عوائق كبرى أمام إطلاق القدرة الهائلة لأفريقيا وشعوبها.

لقد دأب بلدي على المشاركة بعمق في التنمية الأفريقية طوال أكثر من خمسة عقود. ففي عام ١٩٥٨،

قامت غولدا مئير، بصفتها وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، بزيارة تاريخية إلى دول أفريقيا المستقلة حديثاً. ورأت بأمِّ العين أنّ العديد من تلك البلدان كانت تواجه تحديات إنمائية مماثلة لتحديات إسرائيل، منها المناخ الصعب والظروف الزراعية السيئة.

وقرَّرت غولدا مئير أن تشاطر تلك الدول خبرات إسرائيل المتنامية، مدفوعة بقيَمها الصهيونية وروحية ما نُسمِّيه ”تيكون أولام“، وهو المبدأ اليهودي الذي يدعونا إلى ”إصلاح العالم“ وجعله مكاناً أفضل. وفي ذلك الوقت، كانت إسرائيل في مهدها. كنّا بلداً نامياً يواجه مجموعة من التحديات الهائلة. لكنها اعتبرت المساعدة لدول أفريقيا المستقلّة حديثاً حتمية.

وقالت إننا مثل تلك الدول، طردنا الحُكم الأجنبي، ومثلها، كان علينا أن نتعلم بأنفسنا كيف نستعيد الأرض، وكيف نزيد عائدات محاصيلنا، وكيف نروي تربتنا، وكيف نعيش معاً وكيف ندافع عن أنفسنا.

وتوجَّهَ نحو القارة آلاف الخبراء الإسرائيليين في كل اختصاص عُلماء، أطبّاء، مهندسين، معلّمين، وخبراء في الريّ وكان بينهم والديّ اللذان اصطحباني معهما. وكوني طفلاً صغيراً في ما كان يُسمَّى تنجانيقا آنذاك، أذكر بوضوح كيف عمل الإسرائيليون يداً بيد مع نظرائهم الأفريقيين لتشاطُر معارفنا. لقد اشتغلوا معاً ميدانياً، في الحقول والمزارع، وفي قاعات والمدارس وأروقة المستشفيات.

والأواصر التي تعزَّزت في تلك الأيام، تفتَّقت عن برنامج مكثَّف من التعاون بإشراف وكالة مشاف، الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي.

وقد توسَّع هذا البرنامج مع مضيّ إسرائيل قدُماً في رحلة انتقالها من دول نامية إلى عضو في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فنحن في إسرائيل تطوَّرنا من زراعة البرتقال إلى صناعة الهواتف المحمولة من نوع أورانج، ومن زراعة التفاح، إلى صناعة الحواسيب من نوع أبّل.

واسمحوا لي أن أُسلِّط الضوء على بعض أمثلة التعاون الإنمائي لإسرائيل في أفريقيا اليوم.

ففي غانا، تُدير إسرائيل شبكة عيادات مجتمعية المحور لما قبل الولادة والمواليد الأصحَّاء، تُعرَف باسم تيبات شَلاف،وهو عبارة عبرية تعني ”قطرة حليب“. وهذه العيادات التي أُنشئت بداية للأمهات والأطفال في إسرائيل، أثبتت فعاليتها العالية في خفض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأم في غانا.

وركَّزت إسرائيل بقوة على التعليم في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٠ وحده، درَّبت وكالة مشاف أكثر من ١ ٢٠٠ شخص، متحدِّرين من أكثر من ٣٥ بلداً أفريقياً، في إسرائيل وفي بلدان منشئهم على السواء. كما أننا نقدِّم الدعم للبرامج التعليمية التابعة للأمم المتحدة، مثل مبادرة اليونسكو لتدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وتُواصل إسرائيل تقديم الإغاثة الفورية للبلدان الأفريقية في أعقاب الأزمات الكبرى، ومنها الحالة الإنسانية الحادّة التي تواجه القرن الأفريقي الآن. ولمجابهة الأزمة، تبرَّعت إسرائيل لبرنامج الغذاء العالمي، دعماً لتوزيع رُزم غذائية على اللاجئين الصوماليين في كينيا. كما منحْنا أموالاً للحكومة الإثيوبية، استُخدمت لشراء معونة غذائية منتَجة محلياً للاّجئين الصوماليين هناك. ولمجابهة التحديات الطويلة المدى التي يفرضها الجفاف، تُواصل وكالة مشاف توسيع برامجها ذات التركيز الخاص على الزراعة وإنتاج المواد الغذائية. فعلى سبيل المثال، تتشارك إسرائيل اليوم مع غانا وألمانيا لتحسين كفاءة صغار المالكين من مزارعي الحمضيات الغانيين. ويشمل هذا البرنامج المساعدة الزراعية، وبناء القدرات وعناصر التمويل والاعتمادات الصغرى.

وهناك مشروع إسرائيلي آخر باهر النجاح، هو برنامج الابتكار التكنولوجي – الزراعي للتخفيف من حدّة الفقر. وقد نُفِّذ في عدد من البلدان الأفريقية، مكوِّناً جزءاً من شراكة ثلاثية مع إيطاليا في السنغال. ويعتمد هذا البرنامج على تقنيات الريّ بالتنقيط، وهي بسيطة وزهيدة التكلفة نسبياً، بما يُتيح للمزارعين إنتاج المحاصيل على مدار السنة، وتحسين نوعية فاكهتهم وخضرواتهم.

ونتائج المشروع غنيّة عن الكلام. فقد انتقل المزارعون من الفقر إلى الاكتفاء الذاتي. وانحسر الجوع بشكل مذهل في العديد من المجتمعات المحلية. ووجدت المرأة الريفية فرصاً جديدة للتمكين. ومثل هذه المشاريع تؤكد أهمية تشاطُر التكنولوجيا الزراعية لتعزيز التنمية المستدامة. وللتركيز على هذا الجهد، ستقدِّم إسرائيل هذه السنة إلى اللجنة الثانية مشروع قرارها، الذي يُقدَّم مرة كل سنتين، والمتعلِّق بالتكنولوجيا الزراعية.

لقد شكَّلت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا إطاراً فائق القيمة للمضيّ قُدُماً بالأهداف الكبرى في القارة الأفريقية، ومحفِّزة تقدُّماً هاماً. وبينما تتحمل البلدان الأفريقية المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، فمن واجب المجتمع الدولي أن يدعم تلك الجهود وييسِّرها، مدفوعاً بمصيرنا المشترَك وإنسانيتنا المشتركة.

وإذ نواكب التقدم المشجِّع المحرَز، ونقرِّر التصدي للتحديات الماثلة أمامنا، لِنكُن كباراً بأحلامنا وجريئين بأعمالنا. فرؤية غولدا مئير الواضحة للترابط الأساسي بين شعب إسرائيل وشعوب أفريقيا تبقى ثابتة. وبالروح نفسها للروّاد الصهيونيين الأوائل، الذين تركوا دولتهم التي أُعيدت ولادتها حديثاً، ليُسهموا في غرس بذور دول جديدة في أفريقيا، يواصل الإسرائيليون الوقوف إلى جانب أخوتنا وأخواتنا في القارة، بينما هم يتحيَّنون الوعد بفرص جديدة.

إننا نقول بالعبرية ”هينيني“، ونعني ”إنني هنا“. وفي رحلة أفريقيا نحو النمو والازدهار، إسرائيل هنا -- بصفتها داعماً وشريكاً وصديقاً.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد عثمان (السودان): السيد الرئيس، يودّ وفد بلدي في البداية أن يعبِّر لكم عن تهانئه على انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة، وعن ثقتنا بأن رئاستكم الحكيمة ستقود أعمال هذه الدورة إلى النجاح.

إنّ ما تحقَّق في أفريقيا من تنمية، منذ الشروع في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، أقلّ من طموحنا. وخير دليل على ذلك هو أننا اليوم تجاوزنا مرحلة منتصف الطريق نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولا تزال أفريقيا القارة الوحيدة التي تعاني القيود في طريقها للقضاء على الفقر والفاقة، ممّا يستوجب المزيد من التعاون من جانب المجتمع الدولي، لتحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية والتنفيذ الفعّال للالتزامات دون إبطاء، لكي تتمكّن القارة الأفريقية من تحقيق التنمية المستدامة.

إنّ تلبية احتياجات أفريقيا الإنمائية، وتقييم حالة تنفيذ الالتزامات ومجابهة التحديات، تُعتبَر خطوة إلى الأمام لتعزيز الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/66/202). فقد أكَّد الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا على التزام رؤساء الدول والحكومات، والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالتركيز على الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، في صورتها الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٢/٥٥٥٥)، وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك توافق آراء مونتيري، المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وفي خطة تنفيذ مؤتمر القمة

العالمي لعام ٢٠٠٥، إلى جانب العمل على حشد الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية اللازمة للقضاء على الفقر والجوع والتخلُّف في تنمية أفريقيا، وذلك عن طريق تحويل الالتزامات إلى إجراءات فعلية. وفي السياق ذاته، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحقيق الالتزام بالقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، في إطار نظام اقتصادي عالمي شامل وعادل، يراعي حاجة البلدان النامية، ولا سيما الأفريقية منها، بما يزيد من اندماجها في الأسواق العالمية.

إنّ دور المنظمات الإقليمية في إحلال السلام في أفريقيا حاسم لتحقيق السلام المستدام، وبخاصة في البلدان الخارجة من النزاعات. ومن هذا المقام، فإننا ندعو إلى التطبيق الكامل للخطة العشرية، لرفع قدرات قوات حفظ السلام الأفريقية، وتعزيز آلية التشاور الإقليمية، لضمان الدعم الفعَّال للاتحاد الأفريقي وبرامجه المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

إن تهيئة البيئة السلمية شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلَق، فللسودان خبرة متميزة في مجال فضّ النزاعات واستدامة السلام. وتُعتبَر ترتيبات تقاسم الثروة من العناصر الأساسية التي قامت عليها اتفاقات السلام في جنوب السودان وشرقه، وفي إقليم دارفور.

وفي ما يتعلقّ بما جاء في الفقرة رقم ٧ من تقرير الأمين العام (A/66/214)، وهو محور استعراضنا اليوم، عن الحالة في منطقة أبيي، أودّ أن أؤكد أنه منذ دخول القوات المسلّحة السودانية إلى تلك المنطقة، تمّ استتباب الأمن والاستقرار، و لم تُرصَد أية حادثة تؤدي إلى عدم استقرار في المنطقة. كما أنّ حكومة السودان ملتزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩٠ (٢٠١١)، القاضي بانتشار القوى الأمنية في أبيي، وبتعاونها مع جميع الأطراف، في تيسير استكمال نشر القوات الإثيوبية، التي تمّ الاتفاق عليها، لتضطلع بمراقبة الأوضاع هناك، إلى حين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية للحالة في أبيي، بما يمكِّن سكانها بمختلف انتماءاتهم من ممارسة نشاطهم الاقتصادي.

أمّا بشأن ما جاء في الفقرة ذاتها عن وقوع عمليات عسكرية في منطقة جنوب كُردُفان، أدّت إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين، فإنّ وفد بلادي يودّ أن يُفيد بأنّ الهجوم الذي جرى، كان بسبب الحركة الشعبية لقطاع الشمال، التي كانت جزءاً أصيلاً من الحركة الشعبية في جنوب السودان. و تمرَّدت عندما خسر زعيم الحركة الشعبية في جنوب كردفان الانتخابات المقررة لمنصب والي ولاية جنوب كردفان، وبعد ذلك تمرد بقواته وحمل السلاح واستهدف القوات النظامية والمدنيين، وبالفعل أدّى ذلك إلى نزوح أعداد كبيرة من المواطنين ولكن بعد تدخل القوات المسلَّحة وفقاً لما يُمليه عليها الدستور والواجب الوطني، فاستتبّ الأمن وعاد النازحون إلى أماكنهم وقراهم، واستقرت الأحوال تماما في جنوب كردفان، وهم الآن يزاولون نشاطهم الزراعي، سعياً إلى تحقيق التنمية في المنطقة.

ندعو الأمم المتحدة إلى حثّ قوات التمرُّد على الالتزام بما نصَّ عليه اتفاق السلام الشامل، وهو نزع السلاح والتسريح والعودة إلى التفاوض للتوصل إلى تسوية سلمية، حتى تنصرف الدول التي تعاني من النزاعات إلى التنمية المستدامة، في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والاستفادة ممّا توفّره تلك الشراكة للدول الأفريقية كافة. ومن هنا، نؤكد سياستنا الراسخة التي تعتمد على نهج التفاوض لتحقيق التسوية السلمية لجميع النزاعات.

وفي ما يتعلق بالبند من جدول الأعمال ١٣، بشأن ”عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“، وكما هو معلوم فإنّ نصف سكان العالم يعانون خطر

الإصابة بمرض الملاريا، وأنّ نحو ٣ بلايين شخص أو ما يربو على ذلك معرَّضون للإصابة به. ويواجه معظم سكان السودان خطر الإصابة بمرض الملاريا، وقد تجاوز معدّل الإصابات ٧ ملايين حالة سنوياً. كما أثبتت الدراسات العلمية أنّ التأثير السلبي لتغيُّر المناخ رفع هذا المعدل بقدر كبير. فارتفاع درجات الحرارة يُسهم في إطالة دورة حياة البعوض الناقل للمرض، ممّا يؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ونتيجة لذلك، وضع السودان الاستراتيجية القومية لمكافحة الملاريا، وأنشأ وحدة خاصة لمكافحة المرض تُعنى بتعزيز طرق التحكُّم بانتشاره، وتكثيف عمليات مراقبته.

وفي الختام، أود أن أقول إنّ التباطؤ الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتغيُّرات المناخ، كلّها عوامل تُحدُّ من تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكافحة مرض الملاريا. وهي بالتالي تهدِّد إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وهذا يتطلّب التزاماً قوياً من جانب شركائنا في التنمية بالوفاء بعهودهم لمعالجة مشاكل الديون في أفريقيا، التي تعُانيه بلدان أفريقية عديدة، وبخاصة تلك الخارجة من النزاعات، ممّا أحّر مساعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

السيد حسين (كندا) (تكلَّم بالفرنسية): ترحّب كندا مجدداً بفرصة المشاركة في هذه المناقشة. وإنّ لدى القارة الأفريقية إمكانات هائلة، ونحن نلاحظ مع الرضى نموّها الاقتصادي البارز مؤخراً، والذي يفوق مثيله في العديد من المناطق الأخرى في العالم. والتقدُّم الهامّ الذي أحرزته أفريقيا، وبخاصة في تعزيز الديمقراطية وتوطيد السلام والأمن، مؤشر إلى مستقبل واعد. وكندا متشجّعة أيضاً بنُضج المؤسسات الأفريقية، التي تعزِّز التكامل والأمن الإقليميَين.

لكنّ كندا تدرك أيضاً أنّ البلدان الأفريقية ما فتئت تواجه تحديات كبرى. ويبقى الكثير مما يجب القيام به للعمل مع البلدان الأفريقية بغية التصدّي لتلك التحديات، ومساعدتها في تحقيق أهدافها الإنمائية.

وتقوم كندا بدورها لمساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي السنوات الأخيرة، نالت أفريقيا أكثر من نصف مساعدات كندا الإنمائية الثنائية تقريباً، وقد أوفت كندا بالتزامها حيال مجموعة الثمانية التي هي عضو فيها، بمضاعفة المعونة لأفريقيا من مستوياتها في عامَي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢,١ بليون دولار. وعلاوة على ذلك، واكبت كندا التزامها بمضاعفة المساعدة الدولية عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١ من مستوياتها في عامَي ٢٠٠١-٢٠٠٢، ممّا رفع إجمالي مساعدات كندا الدولية إلى نحو ٥ بلايين دولار. وكجزء من التعهُّد المشترَك لمجموعة الثمانية بشأن الأمن الغذائي، ستقوم كندا بأكثر من مضاعفة استثمارها في الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، بتقديم ٦٠٠ مليون دولار من التمويل الإضافي في ثلاث سنوات، بحيث تصل إلى ١,١٨ بليون دولار من التمويل الإجمالي. وقد وزَّعت كندا كلّ معونتها الغذائية.

إنّ كندا، بصفتها رئيسة لمجموعة الثمانية في عام ٢٠١٠، ضمنت أن تكون المسائل الأفريقية جزءاً رئيسياً من جدول الأعمال. والمشاورات مع البلدان الأفريقية، تحضيراً لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية، أسهمت في صياغة مبادرة ماسكوكا من أجل صحة الأمهات والمواليد والأطفال، التي ستجلب تمويلاً يبلغ أكثر من ٧ بلايين دولار، حيث تُخصَّص لأفريقيا معظم مساهمة كندا في المبادرة.

وإلى ذلك، أضاف استثمار القطاع الخاص، الذي يؤدي دوراً أساسياً في تنمية أفريقيا، إلى معونة كندا التقليدية لأفريقيا. وقد زادت تنمية صادرات كندا دعمها للأعمال

التجارية بما قيمته أكثر من ١,٣ بليون دولار كندي من الأعمال التجارية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبدقة أكثر، ساعدت ١٩٤ شركة كندية في ٣٨ بلداً في أفريقيا عام ٢٠١٠. وفي تلك السنة ذاتها، بلغت التجارة الثنائية الكندية مع أفريقيا نحو ١٣ بليون دولار عام ٢٠١٠، بزيادة قدرها ٧٢,٥ في المائة عن السنوات الخمس الماضية.

وحين يتعلق الأمر بتوحيد المسؤولية الاجتماعية، فإنّ كندا لا تكتفي بتشجيع الشركات الكندية على التقيُّد بالمعايير الصارمة، لكنها تُصرّ على ذلك. وللمزيد من تشجيع الاستثمار الكندي في أفريقيا، لا بُدّ لنا من تشجيع شركائنا الأفريقيين على مواصلة العمل نحو إصلاح بيئات أعمالهم، لإيجاد أنظمة أكثر شفافية وإدارة أفضل.

(تكلَّم بالإنكليزية)

وتعتبر كندا تطوير المؤسسات الأفريقية الرئيسية المتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، بمثابة وسائل للإسهام في تحقيق بيئة ممكِّنة للاستقرار والتكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

وتدعم كندا دعماً قوياً الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، بصفتها مبادرة أساسية في تعزيز المُلكية والمساءلة الأفريقيتَين من أجل حوكمة ديمقراطية وإدارة اقتصادية، فقد أسهمنا بأكثر من ٥ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتحافظ كندا أيضاً على التزام قوي بالمبادرات الإقليمية المتعددة الأطراف، لدعم الجهود العالمية للوقاية من الملاريا ومكافحتها. وفي أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠، أعلن رئيس الوزراء هاربر أنه بمساهمتنا البالغة ٥٤٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، سترتفع مساهمة كندا حتى تاريخه إلى أكثر من ١,٥ بليون دولار. وتلك هي المساهمة الكبرى الوحيدة من جانب كندا لمنظمة صحية عالمية.

وتواصل كندا التشارك مع نُظرائنا الأفريقيين، سعياً إلى حلول للنزاعات المطوَّلة عَبْر القارة، من خلال كلتا الاتصالات الثنائية المباشرة ومشاركتنا في دعم المؤسسات الأفريقية القارية والإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي. ومع أنّ التحديات باقية، فإنّ تلك المنظمات تُثبت بشكل متزايد قدرة وقيادة واضحتَين لمجابهة تحديات السلام والأمن في القارة.

وعلى الرغم من الانفصال السلمي لجنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١، فإن الحالة الأمنية هشَّة في السودان وجنوب السودان كليهما، ولا سيما على امتداد الحدود المشترَكة بينهما. وتبقى منطقة أبيي المتنازَع عليها مصدر قلق عميق، بينما اندلع النزاع المدمّر مجدداً في ولايتَي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحدوديتَين، مسبِّباً أضراراً جسيمة لأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة. ويبقى وصول المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين في هاتين الولايتين رهين قيود مشدَّدة. ولا يزال الدعم الدولي ضرورياً لمعالجة المسائل المتبقية بين الشمال والجنوب، والحالة السياسية الهشَّة في كلا البلدين والصراعات في دار فور وعلى امتداد الحدود.

ومنذ عام ٢٠٠٦، أسهمت كندا بأكثر من ٨٨٥ مليون دولار، دعماً للسلام والأهداف الإنسانية في السودانيين، بما يشمل دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية السلام في دارفور، فضلاً عن دعم ثلاث بعثات لحفظ السلام مفوَّضة من مجلس الأمن. وتؤيد كندا تأييداً كاملاً المشاركة والمساهمة الكبرَيين اللتين يقدِّمهما الاتحاد الأفريقي والبلدان الأفريقية لتوطيد السلم والأمن في السودانَيين، وبخاصة من خلال فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة

لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، تواصل كندا دعم السلام والاستقرار الإقليميين، من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي ينفِّذ حلولاً إقليمية للتعامل مع التحديات المعقَّدة هناك. وكندا، بصفتها رئيساً مشاركاً لمجموعة أصدقاء، ومبعوثاً خاصاً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، داعم قوي لإعلان لوساكا، الذي صدَّق عليه رؤساء دول المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مؤكدين الزخم الراهن في مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية.

ومنذ عام ٢٠٠٦، بلغت تبرُّعات كندا لجمهورية الكونغو الديمقراطية ما مجموعه ٣٥٠ مليون دولار، بما يشمل مساعدات إنسانية وأخرى إنمائية بعيدة المدى، ودعماً لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولانتخابات عام ٢٠١١.

وأخيراً، لا تزال كندا تشعر بالقلق العميق حيال الأزمة الإنسانية الناجمة عن الجفاف الشديد الذي يُصيب القرن الأفريقي برمّته. وحتى الآن من عام ٢٠١١، تبرّعت كندا بأكثر من ٧٢ مليون دولار للوكالات الإنسانية من أجل المساعدة الطارئة لإنقاذ الحياة، لأولئك المحتاجين في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت كندا في تموز/يوليه من هذا العام صندوق الإغاثة من الجفاف لشرق أفريقيا، الذي تعهَّدت الحكومة الكندية بالتبرُّع له بدولار واحد مقابل كل دولار يتبرّع به فرد كندي لمؤسسة خيرية كندية مسجَّلة، لمجابهة الجفاف بين ٦ تموز/يوليه و ١٦ أيلول/سبتمبر، ٢٠١١. وقد قُدِّرت الحصيلة الأولية في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بأكثر قليلاً من ٧٠ مليون دولار، على أن يجري التحقُّق من مبالغ مجموع التبرُّعات بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر. وحالما يتمّ ذلك، ستتبرع الحكومة الكندية للصندوق بمبلغ مُماثل.

ويساور كندا القلق حيال المشاكل التي تواجه الصومال، بما فيها الفوضى والقرصنة والنزاعات الطويلة، التي زادت تفاقم آثار الجفاف. وهي ما انفكّت تشارك في الجهود لإعادة الاستقرار إلى الصومال، بما يشمل التبرُّع بمليون دولار للصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وختاماً، لقد قطعت البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة أشواطاً بعيدة، على الرغم من تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها. وتأمل كندا بمواصلة العمل مع شركائنا الأفريقيين والمجتمع الدولي نحو تجسيد الإمكانات الكاملة لأفريقيا.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلَّم بالإنكليزية): تودّ الولايات المتحدة أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيدي ديارا، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، على تنظيم حلقة نقاش ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، والإحاطة الإعلامية أمس، قبل نظر الجمعية العامة في هذه المواضيع اليوم.

إنّ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) مبادرة هامة أفريقية المُلكية والقيادة، للقضاء على الفقر ووضع الاقتصادات الأفريقية على مسار النمو المستدام. والولايات المتحدة تؤيّد تأييداً كاملاً الرؤية المشترَكة للدول الأفريقية، لتحقيق غايات المبادرة وأهدافها، وبخاصة في مجالات الزراعة والهياكل الأساسية والتعليم والصحة وتمكين المرأة والبيئة. كما أننا نرحب بجهود الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والمنظمات دون الإقليمية الأفريقية

والشركاء الدوليين في مساعدة الدول الأفريقية على التنفيذ الكامل للشراكة الجديدة.

وترحّب الولايات المتحدة بالتقدم الذي أحرَزته في السنة الماضية المنظمات وداعمو الشراكة الجديدة في مجالات حاسمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أُبرِزت في التقرير (A/66/202). وإننا ندعم جهود أفريقيا لتعزيز نموّها الاقتصادي، والتمتُّع بمكاسب الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبموازاة بيئة ممكِّنة للأعمال التجارية، فإنّ التقدم في تطوير الهياكل الأساسية لأفريقيا ذو أهمية خاصة للنمو الاقتصادي والتنمية في القطاع الخاص. ونحن نُشيد بوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة، على جهودها، إلى جانب جهود الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، لتحفيز وتأمين مكاسب الهياكل الأساسية عَبْر القارة. ونُشجِّع الشراكة الجديدة على مواصلة استعراضها لمشاريع الهياكل الأساسية، وأعمالها المنسجمة مع أهدافها الاستراتيجية.

ويبقى الأمن الغذائي تحدّياً مُلحّاً في أفريقيا. والولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز التنمية الزراعية في أفريقيا، وقد التزمت بمبلغ ٣,٥ بليون دولار في جميع أرجاء العالم خلال ثلاث سنوات، من خلال مبادرتها العالمية للجوع والأمن الغذائي، بعنوان ”الغذاء في المستقبل“. والولايات المتحدة متشجِّعة بتنفيذ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وبجهود الشراكة الجديدة لزيادة عدد البلدان التي أوجدت مواثيق قُطرية لتحقيق أهداف استثمارها الزراعي وبلوغ معدّلات نموه. ومبادرتنا المُعنْونة ”الغذاء في المستقبل“ تستند إلى مبادئ البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وتقدُّمه، وكلاهما أساسي لتوفير الأمان من المجاعة وسوء التغذية.

والأزمة في القرن الأفريقي هي أقسى حالة طوارئ إنسانية في العالم اليوم. فعشرات الآلاف قد ماتوا، ومعظمهم من الأطفال، و ٧٥٠ ٠٠٠ صومالي آخرون يواجهون خطر الموت في الأشهر المقبلة، إلاّ إذا استطاع المجتمع الإنساني الدولي الوصول إلى المحتاجين إلى مساعدة حاسمة. وتسعى جهود الشراكة الجديدة إلى تخفيف أثر الأزمة الراهنة وتوفير الأمان من حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل.

ومع أنّ أفريقيا تستضيف أكبر عدد من أقلّ البلدان نمواً، فقد حقّق بعض تلك البلدان نمواً قوياً في العقد الماضي. ولضمان اطِّراد هذا التقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن ندعم المؤسسات الأفريقية المُدارة جيداً، والمعزِّزة للسياسات التي تُمكِّن الاقتصادات من توليد النمو الاقتصادي والعمالة الواسعَي القاعدة والمطَّردَين. وينبغي لتلك السياسات أن تشمل المساءلة والشفافية والاستثمار في مناخ الأعمال التجارية والمراعية للمقاولة، وقدرة وطنية أصيلة معززة على الابتكار والاستثمار في النساء والفتيات، والاهتمام بالخدمات الأساسية، بما فيها الصحة والتعليم.

وفي ما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا بحلول عام ٢٠١٥، وتحسين الأمن الغذائي في القارة، تدعم الولايات المتحدة آلية مُحسَّنة للرصد الشامل. وينبغي لآلية كتلك أن تستفيد من العمليات القائمة، وأن تضيف قيمة لها عَبْر دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومساهماتها، كما هو مذكور في تقرير الأمين العام أثناء الدورة السابقة للجمعية العامة (A/65/152). وينبغي لآلية كتلك أن تكون عملية وفعالة وبدون تكلفة. وهذا يستلزم بذل الجهود المتضافرة لمنظومة الأمم المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات أفريقية أخرى، لضمان نتائج شاملة وموثوق بها.

وتدعو الولايات المتحدة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة إلى العمل معاً لضمان إيجاد عملية موجَّهة نحو النتائج. فيجب على المنظمة أن تضمن أنّ أكثر من ٢٥ وكالة في الأمم المتحدة، تعمل إلى جانب

الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، تستفيد بكفاءة وفعالية من مواردها، وتستجيب لأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة. ونتوقَّع لمكتب المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أن تعمل معاً لدعم آلية التنسيق الإقليمي. ومن المهمّ أيضاً أن تواصل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران العمل كما هو مُنتظَر منها. فلدى هذه الآلية إمكانية هائلة للنهوض بالإدارة الرشيدة والتنمية الاقتصادية – الاجتماعية في أفريقيا، ونحن نشجِّع بقوة مواصلة عملية استعراض الأقران في السنة المقبلة.

إنّ الجمعية تتناول اليوم أيضاً بند جدول الأعمال المتعلق بعقد دحر الملاريا. والولايات المتحدة ملتزمة بتناول الوقاية من الملاريا ومعالجتها، بغية تحسين صحة المواطنين ورفاههم في المناطق الموبوءة بالملاريا، ولا سيَّما صغار الأطفال والنساء الحوامل، وهم الأكثر تضرُّراً بهذا الداء المُميت. كما أننا نُدرك الأثر السلبي للملاريا في مداخيل الأسر المعيشية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي في البلدان المتضررة.

وستواصل الولايات المتحدة، من خلال مبادرة الصحة العالمية التي أطلقتها قيادة مكافحة هذا المرض والأمراض الأخرى، بالتركيز على دعم الأنظمة الصحية وعلى تحديات صحية أوسع، بما في ذلك صحة الطفل والأم، وتنظيم الأسرة والأمراض المدارية المُهمَلة. ويسرُّنا أن نكون رائدين في دعم برامج مكافحة الملاريا من خلال مبادرة رئيس الولايات المتحدة بشأن الملاريا، وتبرُّعاتنا للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ومن خلال مبادرة الرئيس بشأن الملاريا، التي تُشكِّل مكوِّناً جوهرياً لمبادرة الرئيس بشأن الصحة العالمية، تعهَّدنا بالتزام قدره ٥ بليون دولار في ستة أعوام. وقد أنفقنا حتى الآن ٣٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، و ٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠ و ٦١٨ مليون دولار في عام ٢٠١١. وأتاحت هذه الزيادة الكبيرة في التمويل توسيع مبادرة الرئيس بشأن الملاريا، وهي الآن توفِّر تدابير الوقاية من الملاريا أو معالجتها لأكثر من ٥٠ مليون شخص في ١٩ بلداً محل التركيز في أفريقيا.

إننا نعمل مع الحكومات المضيفة، والشركاء الدوليين، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص والجماعات العقيدية والمجتمعية للقيام بعمليات الرشّ الموضعي للأماكن المُغلقة، وتوزيع الناموسيات المعالَجة بمبيدات حشرية، وضمان العلاج الوقائي من الملاريا للأمهات الحوامل، والقيام بالتشخيص الفوري والدقيق لمرض الملاريا وتقديم العلاج له، وبناء قدرة البرامج الوطنية لمكافحته. ومساهمة الولايات المتحدة في الصندوق العالمي تدعم بناء القدرات وتعزيز النظم الصحية على الصعيد القُطري، فضلاً عن تقديم الخدمات المباشرة.

ونحن نشجِّع جميع الدول المانحة والمتلقِّية على دعم الجهود العالمية لمكافحة الملاريا، من خلال مساهمات مالية كافية والتزامات سياسية أقوى. ونحثّ البلدان المتضررة، وبخاصة الأفريقية، على زيادة إنفاقها المحلي الذاتي على مكافحة الملاريا، كجزء من خططها الإجمالية لتعزيز الحصة المخصصة للصحة في ميزانياتها الوطنية.

السيد نونيز موسكويرا (كوبا) (تكلَّم بالإسبانية): بالأمس تماماً، في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أحيت جزيرتنا ذكرى حدث مركزي في بناء الدولة الكوبية. فقد احتفلنا بذكرى بداية حرب استقلالنا الأولى عام ١٨٦٨. وقد تصادف ذلك الحدث التاريخي مع أحد أهم الأعمال المتسامية للعدالة في تاريخنا، حين حرَّر عبيده كارلوس مانويل دي سيسبيديس، المعروف بأنه أبو الدولة الكوبية.

لذا، فإنّ الاستقلال والتراث الأفريقي مرتبطان ارتباطاً لا انفصام له بالهوية الوطنية الكوبية. وقد جاء إلى

جزيرتنا، من أراضٍ تغطي اليوم عدداً كبيراً من البلدان الأفريقية، أكثر من مليون ونصف مليون أفريقي مُستعبَد من مختلف الأصول العرقية: لوكومي، كرابالي، كونغولي، غانغا، ماندينغو، مينا، بيي، ويوروبا. وهذا هو السبب في أن شعب كوبا وحكومتها يولِيان أهمية كبرى لإعلان الجمعية العامة، عَبْر القرار ١٦٩/٦٤، سنة ٢٠١١ السنة الدولية للمتحدِّرين من أصل أفريقي. وقد شهدت حلقات دراسية ومؤتمرات عديدة على أهمية هذا الأمر لدى كوبا. وفي أيلول/سبتمبر، أُتيحت للشعب الكوبي فرصة فريدة للاحتفال بحدثَين استثنائيين جرَيا في هافانا: لقاء صانعي أفلام من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والشتات، وبرمجة الأسبوع الأول للسينما الأفريقية. وإنني على يقين أنّ الأعمال الوافدة من القارة الأفريقية قد عُرِضت في جميع مقاطعات بلدنا تقريباً.

إنّ الكوبيين هم الورَثة المباشرون والطبيعيون لبسالة أفريقيا وجرأتها وثقافة المقاومة لديها. فقد كافحوا ببطولة طوال قرون، ضدّ العديد من التحديات والمخاطر التي لا تزال قائمة حتى اليوم.

وأعمق القناعات الدولية للثورة الكوبية مكَّنت بلدنا من أن يبقى دائماً إلى جانب الشعوب الأفريقية، من دعمنا غير المشروط في مكافحة الاستعمار، إلى مشاريع التعاون في مجالات عديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فأكثر من ٣٨١ ٠٠٠ مقاتل كوبي حاربوا طوال ثلاثة عقود تقريبا، للدفاع عن سلامة وسيادة الدول الأفريقية الشقيقة، بدون المطالبة بأيّ شيء في المقابل. وقد عادوا من أفريقيا وليس معهم سوى جثامين رفاقهم الذين سقطوا، وشرف أدائهم لواجبهم. واليوم، هناك أكثر من ٢ ٤٠٠ متطوع كوبي يعملون في ٣٥ دولة أفريقية لتعزيز تنميتها في مجالات متنوعة من قبيل الصحة العامة والتعليم والزراعة والرياضة والبناء وسواها.

وسيواصل بلدنا تقديم رأسماله البشري وخبرته لمساعدة أخوتنا وأخواتنا الأفريقيين. ففي البرنامج الصحي الشامل وحده نحو ١ ١٢٠ طبيباً وتقنياً كوبياً، يعملون في ٢٣ بلداً أفريقياً، مقدِّمين الخدمات لأكثر من ٤٨ مليون شخص.

وفي سياق التعاون الدولي، لدى كوبا مشاريع متنوعة مع عدد من البلدان الأفريقية لمكافحة الملاريا. وهي تتعاون في إنتاج اللقاحات والمواد الحيوية لمكافحة الآفات والمخصبات الحيوية. كما تُعِدّ تدابير هامة في الخطة لمكافحة ناقلات الأمراض، كوضع خرائط متعلقة بالحشرات، تحضيراً لنظام الإنذار المبكِّر في مختلف البلدان الأفريقية، نبقي على التعاون معها. وتنفِّذ كوبا في تلك البلدان برامج لتطوير مُبيدات حيوية لليرقانات المؤذية، بمشورة من متخصصين كوبيين.

وهناك أكثر من ٢ ٢٠٠ شاب من ٤٥ بلداً أفريقياً مسجَّلون حالياً في جامعاتنا ومعاهدنا المتعددة التقنيات. وحتى تاريخه، تخرَّج من المدارس الكوبية بتخصصات مختلفة أكثر من ٣٢ ٠٠٠ شاب من تلك القارة. لقد وقفت كوبا دائماً إلى جانب أفريقيا، ووقفت أفريقيا دائماً إلى جانب كوبا. وتاريخ علاقتنا في الأجواء الأكثر اختلافاً دليل على ذلك.

وهناك تناقض جوهري في النظام الدولي الحالي. فمن المستحيل الإصغاء إلى خطابات طنَّانة معينة تحاول أن تخبرنا بما ينبغي لشعوبنا أن تفعله، بينما تُجبِر العديد من بلداننا على إنفاق موارد أكثر بخمسة أضعاف على تسديد ديون خارجية مُعيبة ممّا ننفقه على برامج الصحة والتعليم.

ويجب أن تكون هناك نهاية للحروب والتدخلات العسكرية المدعومة بمذاهب تدخُّلية تنتهك القانون الدولي، ويُراد بها أساساً ضمان السيطرة على الموارد المعدنية لأفريقيا، لصالح الجهات المتعددة الجنسيات القوية للبلدان المتقدمة

النمو. فينبغي للبلدان الغنية أن تفي نهائياً بالتزاماتها المتواضعة بالمعونة الإنمائية الرسمية، بدل مواصلة تفجير التربة الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، حان الوقت لإنهاء النظام الجائر للبراءات والتجارة، الذي يُعيق تنمية الدول الأفريقية. وستواصل كوبا دعم الاتحاد الأفريقي وجميع آليات التعاون الإقليمي، بينما تتابع حلولها الذاتية للمشاكل الأفريقية.

إنّ كلّ ما تحتاجه أفريقيا من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو التركيز الشامل على حلٍّ للمشاكل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في القارة. فنحن لا نطالب بالأبوية حيال أفريقيا، ولكن بالفرص المتكافئة لها، كجزء من نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً.

إنّ للشعب الأفريقي الحقّ في السلام والتنمية المستدامة. وهذا هو المطلوب لأفريقيا وبقية البلدان النامية، بحيث يمكننا أن نتصدى في سياق سلمي للتحديات التي تواجه شعوبنا. وقبل كل شيء، تحتاج أفريقيا، إلى التضامن والاحترام وتستحقهما.

الرئيس بالنيابة (تكلَّم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٢٠١١ (د-٢٠)، الذي اتخذ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، وللمقرر ٤٧٥/٥٦ المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأفريقي.

السيد مايـاكي (الاتحاد الأفريقي) (تكلَّم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أعرب أولا عن تهانئي للسفير ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. كما أُهنئ الأمين العام، السيد بان كي - مون، على إعادة تعيينه. وباسم وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، آمل أن تُسهم سنواته الـ ١٠ في تعزيز التعاون العالمي الأوثق والأجدى، وأن تدفع قُدُماً بتنفيذ الشراكة الجديدة.

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الهيئة بمناسبة إحياء الذكرى السنوية العاشرة للشراكة الجديدة. ففي تموز/يوليه ٢٠٠١، في لوساكا، اتخذ القادة الأفريقيون خطوة كبرى نحو التغيير المُلهم. وكانت علامة بارزة في برنامج تطوُّر أفريقيا.

والشراكة الجديدة، بوصفها الإطار الاستراتيجي للتنمية والبرنامج الرئيسي لأفريقيا، هي التجسيد لإعادة ولادة أفريقيا ونهضتها. فعلى مدى ١٠ سنوات، نفَّذت البلدان الأفريقية إصلاحات سياسية واقتصادية - اجتماعية شاملة، مدفوعة على المستوى القارّي من الاتحاد الأفريقي. واستهدف ذلك تحقيق الهدف الشامل، هدف وضع أفريقيا على مسار النمو والتنمية المستدامَين.

لقد أظهرت أفريقيا المرونة المشهودة. فقد رعينا وأنتجنا برنامجنا الذاتي للتنمية، من خلال إطلاق الشراكة الجديدة. ونحن مصممون على تحقيق التنفيذ الكامل لذلك البرنامج. وتتولى أفريقيا التوجيه والمُلكية الكاملين لهذا البرنامج الإنمائي، مدفوعة بالقيَم المشترَكة للمُلكية والقيادة والشراكة. ويستند ذلك إلى رؤية الاتحاد الأفريقي لأفريقيا متكاملة وطموحة ومزدهرة وحيوية وآمنة، تشكِّل قوة محرِّكة على المسرح العالمي.

ومنذ مطلع الألفية، سجَّلت أفريقيا النمو الاقتصادي وأحرزت التقدم الهام في الإدارة السياسية والأداء الاقتصادي الكلّي. لكنّ هذا النمو بحاجة إلى أن يكون أكثر شمولا. والأفريقيون متشجِّعون حقاً بهذا التقدم، من خلال رياح التغيير التي أسهمت في بناء أفريقيا الجديدة. وفي إطار منهاج عمل الاتحاد الأفريقي، تصدّت استراتيجية التجديد القاريّ عمداً للتحديات الإنمائية في الماضي، وهي تتطلَّع إلى الأمام نحو أفريقيا جديدة. وقد قامت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) بدور حفَّاز للتنمية. ورسمنا

مساراً إنمائياً جديداً، يمثّل التخلي عن النموذج الإنمائي القديم. والحقيقة هي أنّ أفريقيا قد تغيرت وما انفكّت تتغير.

وتبقى الشراكة الجديدة فعَّالة في تغيير نموذج التنمية في القارة. والشراكة الجديدة الآن مُدمَجة إدماجاً كاملاً في بنى الاتحاد الأفريقي وعملياته. وتقوم وكالة الشراكة الجديدة حالياً بدَور الهيئة التقنية للاتحاد الأفريقي. وقد منح إضفاء هذه الطابع المؤسسي هذا على الشراكة الجديدة مزيداً من الزخم لتنفيذ برنامجها.

لذا، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من الدعم لاحتياجات أفريقيا وأولوياتها. وعلى امتداد العقد الماضي، اعتمدت أفريقيا أُطُر سياسة عامة قارِّية لتعجيل التنمية والتكامل الإقليمي. ومن خلال الشراكة الجديدة، تمضي أفريقيا قُدُماً بالإدارة الرشيدة بجميع تشعُّباتها، تحت مظلّة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي بدأت عام ٢٠٠٣. وهذه الأداة الطوعية الفريدة من تبادل الأفكار والاستعراض بين الأقران، على أرفع مستوى سياسي من بين ٣٠ بلداً أفريقياً مشاركاً، يمهِّد الطريق بشأن إصلاحات الإدارة. وقد حُدِّدت الأولويات العليا الأخرى بوضوح، على سبيل المثال، في البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وفي برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. والشراكة الجديدة هي رأس حربة خطط الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي.

وفي مجال البنية التحتية، أيَّد القادة الأفريقيون أن يُعزِّز الاتحاد الأفريقي والمبادرة الرئاسية لدعم الهياكل الأساسية، التابعة للشراكة الجديدة، الرعاية السياسية في دفع تنفيذ الهياكل الأساسية الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعم الحكومات الأفريقية في تعزيز التخطيط الإنمائي بوصفه أداة هائلة لضمان استدامة المكاسب التي تحقَّقت في أفريقيا في العقد الماضي.

وما يتبقى للقيام به هو أن يواصل الشركاء في التنمية العمل معاً، وفي إطار الأمم المتحدة، لدعم تنفيذ أولويات أفريقيا. ويجب أن نُجدِّد جهودنا لتوجيه رسالة قوية وإيجابية إلى بقية العالم، مفادها أنّ أفريقيا ملتزمة ببرنامجها الإنمائي من أجل التطوُّر. والاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة جزء من هذه المعادلة.

ويبقى الشركاء الدوليون مهمِّين أهمية أساسية لأفريقيا. فتعزيز الوصول إلى الأسواق أمام المنتجات الأفريقية والتنويع أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والدائم. وعلينا أن نعمل بمزيد من الكدّ لتغيير النظام التجاري الراهن المتعدد الأطراف إلى نظام أكثر إنصافاً وعدلاً. ومن المهمّ أنّ الاقتصادات الناشئة في بلدان الجنوب أصبحت شريكة استراتيجية على نحو متزايد لأفريقيا، وأسهمت في الحدّ من اعتمادها على أسواق تصدير تقليدية.

وبالتحديد، ينبغي التعجيل بالمفاوضات التجارية في إطار جولة الدوحة الإنمائية، وتوجيهها أكثر بكثير، لكي تلبِّي الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. والاستثمار المباشر الأجنبي مصدر هامٌّ للنمو، وقد أجرت البلدان الأفريقية إصلاحات عديدة لتحسين الأجواء الاستثمارية. ونتيجة لذلك، زاد هذا الاستثمار على امتداد العقد الماضي، بالغاً الذروة بمقدار ٧٢ بليون دولار عام ٢٠٠٨.

وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في تدابير للسياسة العامة لضمان أن يكون استخراج الموارد مفيداً للبلد المضيف، بحيث تُحَوَّل الموارد إلى أرصدة إنتاجية، ويمكنها أن تسهم في النمو البعيد الأمد. تلك هي الرسالة الجوهرية للرؤية الأفريقية في مجال التعدين، ٢٠٥٠.

إنّ صدارة الموارد المحلية لتنمية أفريقيا عامل أساسي في المشهد الإنمائي المتغيِّر. ومع أنّ المعونة ظلّت مصدراً هاماً لتمويل التنمية في الماضي، فإنّ أفريقيا سائرة إلى ما يتجاوز

المعونة لتحقيق نموٍّ مُكتفٍ ذاتياً، بقيادة القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تنامى العائد المُولَّد داخلياً في أفريقيا تنامياً بارزاً، من ١٢٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. وبالإجمال، شكَّل العائد المحلي ٨٤ في المائة من مجموع مصادر التمويل لأفريقيا في عام ٢٠٠٩.

لذا، فإنّ حتمية التحرُّك إلى ما يتجاوز المعونة ستؤدي إلى تقليص الاعتماد على المعونة، ممّا يُيسِّر تنفيذ رؤية الشراكة الجديدة للنموّ والتنمية المستدامَين، ورغبة القارة في التحرُّك نحو فعالية الإنماء. وسيستفيد التحوُّل الجاري استفادة كبرى من استراتيجية الخروج هذه بشأن المعونة، ويعيد توجيه التركيز إلى قابلية الاستثمار المباشر الخارجي للبقاء، وإلى الشراكات العامة – الخاصة وزيادة الموارد المحلية للتنمية.

إنّ أفريقيا قارة المستقبل. فالمشهد الإنمائي لأفريقيا تغيَّر إلى الأفضل في العقد الماضي. وحكاية جديدة من التحوُّل والنموّ الثابتَين تتبلور في القارة. وتؤكد أفريقيا مجدداً التزامها بشراكة شاملة ومتوازنة مع بقية العالم، لأنّ رؤية القارة تُضفي مصداقية على إمكانية نموّ التنمية. وهذا يجسِّد أيضاً رؤية الشراكة الجديدة وأهميتها المستمرة، ويُبرز النجاحات المتواضعة في تنفيذها.

ونحن نؤكد ضرورة أن تُستخدَم بفعالية كلتا الموارد الداخلية والخارجية، بُغية تحقيق نتائج التنمية وآثارها المنشودة بقوة. وكان تركيز الشراكة الجديدة على الشراكة دعوة صارخة لبقية أفريقيا بأنّ مستقبلاتنا لا تنفصم، وبأنّ مصيرنا مصير جماعي. وقد أعلن الأفريقيون في القارة كلها أنهم لن يسمحوا بعد الآن بأن يكونوا مرهونين للظروف. وبينما تجري إعادة ترسيم حدود التنمية بفرص جديدة، وجهات فاعلة ناشئة وعلاقات مُستحدَثة، فإنّ أفريقيا نفسها تتقبَّل توجيهات ومُبتكَرات جديدة.

إنّ القارة ملتزمة بأن تكون مساهماً أساسياً في الانتعاش الاقتصادي والاستقرار العالميين. ونحن نتطلع إلى أن نصبح قُطباً للنمو، وألاّ يُقتصَر دورنا على إدارة الفقر إلى الأبد. لذا، ينبغي توجيه المساعدة الإنمائية نحو الاقتصاد الحقيقي لأفريقيا، لدعم مسار نموّها الحالي، بينما تُكفل المشاركة والشراكة الكاملتان لقطاع خاص ومجتمع مدني متمكِّنَين.

وإننا نطالب بتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي الممثَّل هنا في الأمم المتحدة. ونقدِّر تقديراً خاصاً الدعم المطَّرد من مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع وكالات الأمم المتحدة، من أجل تنفيذ برنامج الشراكة الجديدة.

(تكلَّم بالفرنسية)

وهذا سيساعد أفريقيا على أن تضمن مستقبلها بثبات. والأفريقيون متفائلون بشأن طموحاتهم المشرقة بالنموّ والازدهار أكثر من أيّ وقت مضى. والقارة الأفريقية جاهزة لأداء دورها على المسرح العالمي، لكي تُحقِّق برنامجها لفعالية التنمية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.